المبحث الأول

دراسة البلاغيين عطف الجمل بين النظرية والتطبيق

حظي عطف الجمل بدراسة مفصلة وضع عبد القاهر أسسها وقواعد الوصل والفصل فيها ، ولم يجرؤ أحد من بعده أن ينقضها أو يخرج عليها ، فإذا تعارضت هذه القواعد مع النصوص الأدبية انصرفت محاولات المتأخرين إلى تفسير هذا التعارض بما يصحح القاعدة ولا ينقضها ، فبدا في هذه المحاولات الكثير من التكلف والاضطراب ، وسبب ذلك ـ فيما أعتقد ـ أن هذه القواعد صيغت في قوالب جامدة ، وأخذت طابع الأحكام العامة التي لا تضع في الاعتبار متطلبات المقام واختلاف الدواعي ، كما أنها لم تحظ بالجانب التطبيقي في صورة واسعة تسمح بتعميم هذه القوانين ، ولا أبالغ إذا قلت إن هذه القواعد وُضعت في غيبة القرآن الكريم الذي كان يجب أن يوجه هذه الدراسة ويصوغ أحكامها ، ومن ثَمَّ حفلت كتب التفاسير بمحاولات متباينة في الالتزام بقواعد الفصل والوصل ، أو الخروج عنها حين يتعذر التوفيق بين المثال والقاعدة . وسوف أحاول الآن عرض مواطن الفصل والوصل على مائدة القرآن الكريم في محاولة تطبيقية ، لنرى من خلال تحليل النصوص كيف تضيق هذه القواعد عن استيعاب العطاء القرآني ، وتعجز عن استلهام أسراره .

أولاً : كمال الاتصال

حصر علماء البلاغة هذا الموطن من الفصل في التوكيد والبيان والبدل ، والأخير من إضافات السكاكي ، وقد عللوا وجوب الفصل فيه بأن الجملة المبيّنة أو المؤكدة أو المبدلة تستغنى بالربط المعنوي عن الواصل اللفظي ؛

لأنها تنزل من الأولى منزلة نفسها ، فلا مجال لعطف الشيء على نفسه ، كما لا تعطف الصفة على الموصوف والتوكيد على المؤكد .

التوكيد :

التوكيد اللفظي :

من المعروف في الدراسات النحوية أن التوكيد نوعان : لفظي ، وهو ما تتفق فيه ألفاظ التوكيد والمؤكد ، ومعنوي وهو الاتفاق في المضمون والاختلاف في اللفظ ، وبالرغم من أن الفصل للتوكيد مقيس على هذه القواعد النحوية إلا أن الغموض اكتنف دراسة البلاغيين للتوكيد اللفظي . ولعل هذا اللبس جاء من قول عبد القاهر تعليلاً للفصل في قوله تعالى ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ بأنه في منزلة « أن تقول : هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب » [1] ، حيث جعله بعض البلاغيين بمنزلة التوكيد اللفظي « وإلى هنا يكون للتأكيد اللفظي في الجمل قسمان : الأول يعتمد اتحاد المعنى الوضعي المقصود في الجملتين ، والثاني يعتمد اتحاد معنى غير وضعي مقصود كذلك من الجملتين » [2] .

وقد كان ذلك بمثابة خلل حدث بسبب التغاير بين المقيس والمقيس عليه ، مما أحدث نوعًا من الفوضى في التطبيق على نماذج القرآن الكريم ، وهو ما دعا الدكتور جلال الذهبي إلى المطالبة بضرورة التزام القياس النحوي، « فالأولى عد جميع الآيات التي تقرر المعنى بمنزلة التأكيد في هذه الناحية ، وهي تقرير المعنى ما دامت ألفاظ الجملة الثانية غير ألفاظ الجملة الأولى ، حتى يمكن أن نقول في مثل ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (التكاثر:٣،٤) ، و ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ (القيامة:٣٤،٣٥) إن هذا من التأكيد اللفظي » [3] .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٢ .

(٢) مذكرات في الفصل والوصل ص ٦٧ .

(٣) الفخر الرازي والبلاغة العربية ص ٤٤ .

وقد دفع هذا اللبس في تفسير التوكيد اللفظي إلى التناقض في تعليل الفصل به ، كما حدث في قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ (البقرة:٣٨) ، بعد قوله ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (البقرة:٣٦) . قال صاحب الكشاف: « فإن قلت : لم كرر ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ ﴾ ؟ قلت : للتأكيد ، ولما نيط به من زيادة » [١].

وبذلك يكون الفصل لكمال الاتصال لأن التوكيد أحد فروعه ، ولكن عبد الحكيم في حاشيته على البيضاوي يقول : « كرر ﴿ ٱهْبِطُوا۟ ﴾ ليعلق عليه معنى آخر غير الأول ، اهتمامًا به ، حيث استؤنف له ، ويسمى هذا الأسلوب في البديع : « الترديد » ، فالفصل للانقطاع لتباين الغرض » [٢] .

أما أبو السعود فإنه يقول : ﴿ قُلْنَا ﴾ استئناف مبني على سؤال ينسحب عليه الكلام ، كأنه قيل : فماذا وقع بعد قبول التوبة ؟ ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ ، كرر الأمر بالهبوط إيذانا بتحتم مقتضاه وتحققه لا محالة » [٣] .

فهو إذن من شبه كمال الاتصال .

والذي يعنيني هنا ليس مجرد تباين الأقوال في تفسير الفصل ، وإنما حكمهم بوجوب الفصل للتوكيد ، وهو ما تنقضه الشواهد المتعددة التي جاءت موصولة بالواو إشعاراً بنوع مغايرة ، هو سر بلاغة العطف .

وإليك بعض الأمثلة :

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾ (هود:٥٨) : « فإن قلت : ما معنى تكرير التنجية ؟ قلت : ذكر أولاً أنه حين أهلك عدوهم نجاهم ، ثم قال ﴿ وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾ على معنى : وكانت تلك التنجية من عذاب غليظ ، وذلك أن الله عز وجل بعث عليهم السموم ، فكانت تدخل في أنوفهم وتخرج من أدبارهم فتقطعهم عضواً عضواً » [٤] .

---

(١) الكشاف ٢٧٤/١ .
(٢) حاشية عبد الحكيم ورقة ٢٠٤ .
(٣) إرشاد العقل السليم ٩٢/١ .
(٤) الكشاف ٢٧٧/٢ .

فالعطف هو الذي أشعر بالمغايرة بين التوكيد والمؤكد ، فدل على أن الله نجاهم مرتين : مرة حين نجاهم بهلاك عدوهم الذي كان يتربص بهم الدوائر ، ومرة حين نجاهم من العذاب الذي أهلك به عدوهم ، فتكاثر المعنى بذلك العطف مما لا يستطيع الفصل الوفاء به .

ورغم وضوح الزمخشري في إجازة العطف هنا لما فيه من سر المغايرة التي يتضاعف بها المعنى ، فإن العلوي يرى أنه ممن لا يجيز عطف التوكيد بالواو . « قال المصنف في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا ﴾ (القمر:٩):أي كذبوا تكذيبًا على عقب تكذيب ، وفي الكتاب العزيز ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ (الانفطار:١٧،١٨) ، وفيه ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (التكاثر:٣) ، فقد عطف التأكيد في الآيتين على المؤكد ، وكأنه إنما يمنع عطف التأكيد على المؤكد إذا كان العطف بالواو » [(١)].

وفي قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ (النساء:١). يقول الرازي : « قال أولاً ﴿ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾ ، ثم قال بعده ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ ، وفي هذا التكرير وجوه ؛ الأول تأكيد الأمر والحث عليه ، كقولك للرجل (أعجل أعجل) ، فيكون أبلغ من قولك : أعجل » [(٢)] .

وفي هذا الوجه إغفال لفائدة العطف في هذا التكرار ، ولولا أن الواو تؤدي دورًا لكان الفصل أولى بالتأكيد .

والذي أراه أجدر ببلاغة هذا النظم أن في الأمر الثاني إشعارًا بالمغايرة ، فهو أولاً يأمر الناس بالتقوى أمرًا عامًّا في كل ما يشمل أمور الدنيا والدين ، ويذكرهم بنعمة الخلق ، ويؤثر لذلك لفظ الربوبية بما يوحيه من حنان المربي ولطفه وفضله ، ثم يمضي إلى المقصد والهدف ، وهو الأمر بالتقوى على وجه

---

(١) تحفة الأشراف ٢٥٣/١ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٣٢/٣ .

الخصوص فيما يتعلق بصلة الأرحام، وخصوصًا ضعفاءهم من النساء واليتامى، وهو الغرض الأساس الذي بنيت عليه السورة، ولذلك أوثر تعلق التقوى بلفظ الجلالة (الله) الموحي بجلال الألوهية وسلطانها موصوفًا بالصلة بعده الملوّحة بالتعظيم وتربية الروع في القلوب، ومعطوفًا عليه ما هو الغرض الأساس في الأمر بالتقوى، وهو قوله «والأرحام». فكأن الأمر بالتقوى أولاً وما تبعه من التذكير بنعمة الخلق والتكاثر ما هو إلا تمهيد للأمر بتقوى الله في الأرحام، فلو رحت تحذف العاطف لضاعت هذه النكتة، فالعطف في الآية أشبه بعطف الخاص على العام تنبيهًا على تميزه وفضله.

وقد يجيء عطف التوكيد بعكس ذلك، بحيث يشعر بالتعميم بعد التخصيص مثل التكرار في قوله تعالى ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ (البقرة:٢٥٣).

قال الزمخشري: «﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ كرره للتأكيد»[1].

وصرح الطيبي بإفادة التكرار للعموم، فقال: «فكرر ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾؛ لئلا يظن ظان أن المشيئة ليست على إطلاقها، وأنها مقيدة بقيد القسر والإلجاء. روى الإمام عن الواحدي: إنما كرر تأكيدًا للكلام، وتأكيدًا لمن زعم أنهم فعلوا ذلك من عند أنفسهم، ولم يجر به قضاء ولا قدر»[2].

فما فهمه الطيبي من الإطلاق والتقييد هو سر المغايرة، حيث إن الجملة الأولى بحكم تعلقها باقتتال الذين أعقبوا مجيء الرسل بالبينات، تجعل في المشيئة نوع خصوص يوهم خلاف المراد، فجاءت الجملة الثانية مؤكدة

---

(١) الكشاف ١/٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) فتوح الغيب ١/١٤٩.

لعموم المشيئة ، وكأنه يقول إنه شاء في هذه الظروف ويشاء في كل وقت وعلى كل حال ؛ ولهذا جاءت خاتمة الآية ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ .

وهو نفس ما ذهب إليه ابن المنير ، حيث يقول : « صدر الكلام بأن اقتتالهم كان على وفق المشيئة ، ثم طال الكلام ، وأريد بيان أن مشيئة الله تعالى كما نفذت في هذا الأمر الخاص ، وهو اقتتال هؤلاء ، فهي نافذة في كل فعل واقع ، وهو المعنى المعبر عنه في قوله ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ طرأ ذكر تعلق المشيئة بالاقتتال لتلوه عموم تعلق المشيئة لتناسب الكلام ، وتعرف كل بشكله ، فهذا سر ينشرح لبيانه الصدر ويرتاح السر »[1] .

وثمة نوع آخر من التكرار اللفظي لا يكون الغرض فيه إلى التأكيد - وإن أشعر به - وإنما يكون الغرض إلى بناء حكم آخر عليه بواسطة تكراره ، وذلك أمس حاجة إلى العطف للإشعار بالجمع بين الحكمين ، كما جاء في خطاب المنافقين ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ (الفتح:١٢) .

فالصورة صورة التكرار ، ولكن الغرض مختلف . فالأول إخبار بما وقع من المنافقين من الظن بهلاك الرسول والمؤمنين إلى درجة أنْ أصبح ظنهم هذا عقيدة راسخة في قلوبهم ، مما جعل النفس تستشرف إلى مدى صحة هذا الظن أو كذبه ، فجاء الحكم على هذا الظن بأنه توهم كاذب أملاه عليهم سوء النية وفساد العقيدة ، وقد أشعر التكرار بأن هذا الظن هو عين الأول ، ولكن تعلق به الحكم عليه ، فيكون في هذا التكرار والعطف زيادة تسجيل وتفظيع لأعمال المنافقين ، وذلك ما يفهم من كلام أبي السعود ، حيث يقول : « المراد به إما الظن الأول ، والتكرير لتشديد التوبيخ والتسجيل عليه بالسوء ، أو ما يعمه وغيره من الظنون الفاسدة »[2] .

---

(١) الإنصاف ٣٨٣/١ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٠٧/٨ .

وقد أشار المرزوقي إلى مثل هذا في بيتي الحماسة :

فَهَلا أَعَـدُّونـي لـمِثْلـي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى مَائلُ الرَّأسِ أَنْكَبُ

وَهَلا أَعَـدُّونـي لـمِثْلـي تَفَاقَدُوا وَفِي الأَرْضِ مَبْثُوثٌ شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ

فقال المرزوقي : « وإنما كرر ما كرره على وجه التأكيد ، وتفظيعًا للأمر »[1]، فتفظيع الأمر جاء من تعلق الجملة المكررة بقوله (وفي الأرض مبثوث شجاع وعقرب) ، مما يلوح بغاية الخطر الذي أربى على ما تعلقت به الجملة الأولى ، وأشعر بتعدد الأخطاء التي تستدعى وجود مثله من الفرسان فجاء العطف حسنًا.

ومثل الآية السابقة قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ﴾ (الأحزاب:٧).

فالجملة الأولى إخبار لتذكير النبي ﷺ بالميثاق الذي أخذه على الأنبياء ، وفي الثانية تذكير له بخطورة هذا الميثاق وفخامة شأنه ، ففي الأولى إخبار بوقوع الأخذ للميثاق ، وفي الثانية حكم على هذا الميثاق ، وفي ذلك زيادة تنبيه للرسول عليه السلام على عدم صحة تبنيه زيد بن حارثة والنعي على صنيع الجاهلية في دعوى التبني ، ووجوب إسراع النبي إلى نبذ هذه العادات ، وهو الأمر الذي من أجله اتسم خطاب الله لنبيه بالشدة في قوله ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ (الأحزاب:١،٢) ، إلى قوله ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِـَٔابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ ، بعد ذلك الإيقاع الحاد في الخطاب وما تلاه من أوامر ونواه ، اقتضى الأمر إعادة التذكير على الطريقة التي تظهر أخذ الميثاق في صورتين مختلفتين .

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٢١٤،٢١٥ .

التوكيد المعنوي :

وهو كسابقه موطن من مواطن الفصل ، طبقًا لما تقضي به القواعد المقررة في هذا الباب ، وقد تعرضت قاعدة فصله للاهتزاز عند تطبيقها على آيات الذكر الحكيم ، وتباينت الآراء في وجوب الفصل أو تبرير الوصل ، ولعل عبد القاهر كان أول من خدش قاعدة الفصل للتوكيد حين تعرض لقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ (هود:٤٤) ، فقال وهو يعدد وجوه بلاغة النظم فيها : « ثم أنْ قيل ﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ ، فجاء بالفعل على صيغة فُعِل الدالة على أن الماء لم يغض إلا بأمر آمر ، وقدرة قادر ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى : ﴿ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ »[1].

فإذا كانت الجملة المؤكدة واجبة الفصل فلماذا عطف ﴿ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ وهو كما قال : تأكيد وتقرير لما قبله ؟

ويطالعنا في كتاب الله قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾ (البقرة:١٧) ، فقوله تعالى ﴿ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾ تقرير وتأكيد لقوله ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾ ، ومقتضى قواعدهم ترك العطف ، ولكنها جاءت معطوفة ، فماذا يقول الشهاب : « إن ذكر الظلمة المؤكدة لذهاب النور يقتضي أيضًا أن هذه الجملة مؤكدة لما قبلها كما هو مقتضى المقام ، إلا أنه قيل عليه إنه حينئذ لا وجه للوصل ، فيحتاج دفعه إلى جعل الواو للحال بتقدير (قد) ، أي (وقد تركهم) ، فالحال حال مؤكدة ، وفي بعض الحواشي : أن المصنف ـ رحمه الله ـ يعني أن المراد إزالة النور بالكلية ، فإن قوله ﴿ وَتَرَكَهُمۡ ﴾ معطوف على قوله ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾ ، والعطف قد يكون للتفسير والتقرير ، وفيه إشارة لدفع ما ذكر ، لكنه مخالف لما في كتب المعاني ، فإن المسطور فيها

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٦ .

ما ذكره المعترض ، فالذي ينبغي أن يقال إن هذا لكونه أوكد وأوفى بأداء المراد جعل بمنزلة شيء آخر مغاير لما قبله» [1] .

فالهروب من القول بالتأكيد إلى الحال لا يحل إشكالاً ؛ لأنها ـ كما ذكر ـ حال مؤكدة ، والحال المؤكدة تمتنع فيها الواو أيضًا كما قرروه ، فالإشكال لا يزال قائمًا ، وما رآه الشهاب من أن الجملة المقررة إذا كانت أوكد وأوفى بالمراد يصح معها العطف على خلاف ما قاله الإمام عبد القاهر في قوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ (لقمان:٧) ، من أن الثاني أوكد وأبلغ وهو بغير عطف .

ويقول عبد الحكيم: «يستفاد منه التأكيد والتقرير لانتفاء النور بالكلية تبعًا ، بوجوه متعددة من ذكر الظلمة ، وإيراد الجمع ، وتنكيرها ، وإيراد لا يبصرون ، وليس الغرض منه التأكيد حتى يرد أنه يجب الفصل» [2].

حسنًا ، إن التأكيد ليس هو الهدف حتى يجب الفصل ، ومعنى ذلك أن الفصل لا يجب إلا حيث يكون التأكيد هو الهدف ، وهو قيد جديد لم يصرح به مؤسسو هذا الفن في ضابط الفصل للتوكيد .

ونحن نرى أن هناك ما يسوغ عطف الجملة المؤكدة ، إذ إن المثل يصور قومًا استبد بهم ظلام الليل ، فأوقدوا نارًا فرحوا لضوئها ، واطمأنوا إليه ، ولكنهم لم يهنأوا بذلك طويلاً فقد أطفأ الله نارهم ، وذهب بها . وإلى هنا فإن النفس لا تزال مستشرفة إلى معرفة ما إذا كان هؤلاء بعد ذهاب نورهم حاولوا أن يستوقدوا نارًا أخرى ، واستعانوا بضوء ظهر بعد ذهاب نورهم كضوء القمر مثلاً أم أنهم عجزوا عن الحصول على أي ضوء ، واستبد بهم اليأس وخيبة الرجاء ؟

---

(١) حاشية الشهاب ٣٧٤/١ .

(٢) حاشية عبد الحكيم ورقة ١٢٧ .

كل ذلك أجابت عنه الجملة المعطوفة مُصوِّرةً حالهم بعد ذهاب النار أعظم تصوير ، وتلك معان جديدة اقتضت العطف المشعر بتجدد المعاني وتكاثرها ، وتأكد مع ذلك معنى الجملة السابقة ، وهذا ما كشف عنه الطاهر ابن عاشور بقوله : «والقصد منه زيادة إيضاح الحالة التي صاروا إليها ، فإن للدلالة الصريحة من الارتسام في ذهن السامع ما ليس للدلالة الضمنية ، فإن قوله ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ يفيد أنهم لما استوقدوا نارًا فانطفأت انعدمت الفائدة ، وخابت المساعي ، ولكن قد يذهل السامع عما صاروا إليه عند هاته الحالة ، فيكون قوله بعد ذلك ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ تذكيرًا بذلك وتنبيهًا إليه ، فإنهم لا يقصدون من البيان إلا شدة تصوير المعاني ؛ ولذلك يطنبون ويشبهون ويمثلون»[1] .

وقريب من هذه الآية في زيادة تصوير المعاني حين يتطلب المقام ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ (الإسراء:٨٣) . يقول الزمخشري : «﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ تأكيد للإعراض ، لأن الإعراض عن الشيء أن يوليه عرض وجهه»[2] .

فالقول بأنه تأكيد للإعراض لا يفسر دخول الواو بين التوكيد والمؤكد ؛ ولذا فإنه لم يسلم من الاعتراض عليه . يقول الشهاب : «وفي الكشاف أن قوله ﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ تأكيد للإعراض ، فأورد عليه أنه ينبغي ترك العاطف لكمال الاتصال ، إلا أن يراد أنه كالتأكيد أو هو تفسير كما قيل ، وإذا كان بمعنى الاستكبار لا يكون تأكيدًا ، ولا يخفى أن قوله ﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ لكونه تصويرًا لإعراضه ، كما في الكشف ، أوفى بتأدية المراد ، ومثله يجوز عطفه لإيهام المغايرة»[3] .

---

(١) التحرير والتنوير ، الجزء الأول ، الكتاب الأول ، ص ٣١٠ .

(٢) الكشاف ٤٦٤/٢ .

(٣) حاشية الشهاب ٥٧/٦ .

فتصوير الإعراض في هذه الصورة الحسية يوحي بأن هذا الإعراض لم يقف عند حدود انشغال القلب والفكر عن المنعم ، بل تعداه إلى إظهار الصلف والغرور ، وانعكس على سلوكه تكبراً ، وعلواً في الأرض ، وهذا هو سر المغايرة أو إيهامها .

وقد لمح الخازن معنى آخر للمغايرة يجعل أمر العطف واضحًا ، وذلك في قوله ﴿ أَعْرَضَ ﴾ أي عن ذكرنا ودعائنا ﴿ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِۦ ﴾ أي تباعد منا بنفسه ، وترك التقرب إلينا بالدعاء» [1] ، وهو يعطي بذلك للعطف سر الارتقاء من ترك الدعاء إلى البعد بالكلية عن الله ، فهو انتقال من ترك شكر المنعم إلى تناسي ذات المنعم وتجاهله ، تعبيراً عن كامل انصرافه ، وهي لمحة لها مغزاها ووقعها .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (آل عمران:١١٧) ، قال الألوسي : « ﴿ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ تأكيد لما فهم من قبل إشعارا وتصريحا» [2]. وهذا إغفال لخصائص البلاغة في تقديم المفعول ، فقوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ يشعر بأن ما آلوا إليه من سوء المصير ليس بظلم من الله ، ولكن لا ينفي أن يكون وقع عليهم ظلم من غيره ، فربما ألقوا باللائمة على من أضلهم من كبرائهم أو تعللوا بأن ذلك إغواء من الشيطان ، كما قالوا ﴿ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ ، فنبه المعطوف إلى هذا الغرض ، ونفى هذا التوهم حتى صار بمنزلة معنى جديد عطف على سابقه ، وكأن المعنى : إن الله لم يظلمهم ، ولم يظلمهم أحد من خلقه ، بل كانوا الظالمين لأنفسهم .

الجمع بين الأمر والنهي :

حفل القرآن الكريم بكثير من الأوامر التي عطف عليها أضدادها من النواهي، فصارت كأنها من عطف التوكيد على المؤكد ، وأسرع المفسرون

---

(١) لباب التأويل ١٧٨/٣ .

(٢) روح المعاني ٣٧/٤ .

والبيانيون إلى تبرير هذا العطف في محاولة لتصحيح قاعدة الفصل للتأكيد ، فأصابوا حينًا وتكلفوا أحيانًا .

ومما هو جيد في إدراك سر المغايرة بين النهي والأمر ما قاله الطيبي في قوله تعالى : ﴿ فَاذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ (البقرة:١٥٢) . قال في حاشيته على الكشاف : « إن قيل لم أتبع ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِي ﴾ قوله ﴿ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ ولم يقتصر على إحدى اللفظتين ؟ قيل : لما كان الإنسان قد يكون شاكرًا في شيء ما ، وكافرًا في غيره ، فلو اقتصر على ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِي ﴾ لكان يجوز أن يتوهم أن من شكر مرة أو على نعمة ما فقد امتثل ، ولو اقتصر على قوله ﴿ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ لكان يجوز أن يتوهم أن ذلك نهى عن تعاطي قبيح ، دون حث على الفعل الجميل ، فجمع بينهما لإزالة الشبهة ، ولأن في قوله ﴿ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ نهيًا عن الكفر المطلق ، وذلك معنى زائد على ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِي ﴾ [(١)] . وقريب من ذلك ما نقله الجمل عن الكرخي : « لأن من أطاع الله فقد شكره ، ومن عصاه فقد كفره ، وعلى هذا لا يغني ذكر أحدهما عن الآخر ، وهذا جواب : ما فائدة ذكر الثاني مع أن الأول يقتضيه؟ » [(٢)] .

وهذا فهم دقيق لو انتظم عليه المفسرون وأصحاب الحواشي والشروح لأغناهم عن تكلف التأويل تصحيحًا للقواعد .

وقد كان لعدم تمثل أسباب النزول أثر في الابتعاد عن سر العطف في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ (البقرة:٢٢٢) .

يعلق عبد الحكيم على قول البيضاوي (﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ تأكيد للحكم السابق وبيان لغايته) ، فيقول : « قوله (تأكيد للحكم السابق) أي تقرير له ، لأن الأمر بالاعتزال يلزمه النهي عن القربان ، وبالعكس ، فيكون كل

---

(١) فتوح الغيب ١/١١٧ .

(٢) الفتوحات الإلهية ١/١٢٣ .

منهما مقرراً للآخر ، وإن تغايرا بالمفهوم ، ولذا عطف أحدهما على الآخر »[1]، فقوله (لأن الأمر بالاعتزال يلزمه النهي عن القربان وبالعكس) غير ملتفت إلى أن هذا التلازم غير واضح في نفوس من سألوا الرسول ، كما يكشف عنه سبب النزول . فقد روى الطبري عن قتادة : « ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ﴾ حتى بلغ ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ ، فكان أهل الجاهلية لا تساكنهم حائض في بيت ، ولا تؤاكلهم في إناء ، فأنزل الله تعالى ذكره في ذلك ، فحرم فرجها ما دامت حائضًا ، وأحلَّ ما سوى ذلك : أن تصبغ لك رأسك ، وتؤاكلك من طعامك ، وأن تضاجعك في فراشك إذا كان عليها إزار متحجزة به دونك »[2] .

فلو أن القرآن اكتفى بأمرهم بالاعتزال لالتبس عليهم الأمر وفهموه على الفهم القديم ، فجاء النهي مزيلاً لهذا اللبس ومبينًا مفهوم الاعتزال في الإسلام بما تضمنه من الكناية عن المجامعة، لا ترك مساكنتهن وإخراجهن من البيوت، مما جرت عليه عادات الجاهلية ، وكأن أصحاب النبي عليه السلام لم يفهموا حكم الإسلام إلا بعد جملة النهي ، بدليل رواية قتادة (حتى بلغ ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾) ، وهذا نص في أن النهي جزء مبين لهذا الحكم وليس مجرد تأكيد ، لكن بعض المفسرين وأصحاب الحواشي جعلوا سر العطف في بيان الغاية . يقول العلوي : « قوله ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ لا بد له من فائدة زائدة على ذلك ، فإذا أريد بالطهارة انقطاع الدم كان تكريرًا ، والمقام لا يقتضيه ، فيجب حمله على الاغتسال »[3] .

ويقول الشهاب : « قوله (تأكيد للحكم وبيان لغايته إلخ » لأن غايته الاغتسال مطلقًا في مذهب المصنف ـ رحمه الله ـ فلما أفاد بيان غاية لم تعلم مما قبله صح عطفه ، لأنه ليس لمجرد التأكيد ، وما قيل من أن التأكيد لا يعطف ، وأن الغاية معلومة مما قبله ، وَهْم)[4] .

---

(١) حاشية عبد الحكيم ورقة ٤١٩ .
(٢) جامع البيان ٣٧٣/٤ .
(٣) تحفة الأشراف ٣٨٤/١ .
(٤) حاشية الشهاب ٣٠٧/٢ .

وإذا كنت أتفق مع الشهاب في أن منع التوكيد وهم ، فإنني أرى أن بيان الغاية ليس هو سر العطف ، لأن الغاية معلومة من قوله بعد ذلك مباشرة ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، وإنما العطف أفاد دفع الوهم في مفهوم الاعتزال كما ينبئ عنه سبب النزول .

ومما عطف فيه النهي على الأمر وجعله بعض المفسرين[1] مقصودًا به التوكيد ، قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (الأعراف:١٤٢) .

وأرى أن في النهي معنى زائدًا اقتضى العطف ، وهو ما يشيرإليه تغيير الأسلوب ، حيث لم يقل «ولا تفسد» فيكون مجرد تأكيد ، وهو لا يتلاءم مع نبي معصوم يستحيل عليه الإفساد ، وإنما قصد بالنهي على الصورة التي ورد بها ، التعريض ببني إسرائيل ، وهم قوم تمرسوا على الكفر والعصيان والفساد في الأرض ، وكأن موسى عليه السلام بحكم تجاربه مع قومه يتوقع منهم التمرد على هارون ، ومحاولة التأثير عليه ، والإيقاع به ، فهو يحذره من اتباع سبيلهم ، وليس ذلك تأكيدًا فحسب وإنما هو تأكيد وتعريض .

الجمع بين النفي والإثبات :

وحين نتلمس أسرار العطف في الجمع بين إثبات الشيء ونفي ضده ، مما يبدو فيه التلازم بين المعطوف والمعطوف عليه ، نجد في النظم الكريم غايات لا تدرك إلا بحسن التأمل ، وفيها يقع سر العطف كما في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (البقرة:١٨٥) ، فقد صرح الجمل بأنه من عطف اللازم على ملزومه[2] .

وهذا يعني أنه جاء تأكيدًا لما قبله ، لكن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أشار إلى سر العطف حين سئل عن تفسير هذه الآية ، فقال : «اليسر : الإفطار

---

(١) انظر البحر المحيط ٣٨١/٤ ، روح المعاني ٤٤/٩ .

(٢) الفتوحات الإلهية ١٤٧/١ .

في السفر ، والعسر : الصوم في السفر» [1] . وقال لمن سأله عن الصوم في السفر : (يسر وعسر ، فخذ بيسر الله» [2] ، وبذلك يكون للعطف مغزاه في الإشارة إلى أن الله يحب أن تؤتي رُخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ، ولو اكتفى بقوله ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾ لفهم منه أنه من الضرورات التي أباحها الشرع تخفيفًا عن المضطر ، وليس رخصة يحب الله من عباده أن يأتوها على حد قول ابن عباس «فخذ بيسر الله» ، ولهذه النكتة لم يسلك طريق القصر مع ما فيه من الإيجاز ، فلو جاء النظم (ولا يريد الله بكم إلا اليسر) لفات غرض التنبيه إلى الأخذ برخص الله وهي أثر رحمته بخلقه .

وقد جمع القرآن بين النفي والإثبات في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ (الشعراء:١٥٢) ، لا لمجرد أن يؤكد إفسادهم بل ليفيد فائدة أخرى ، وهي أن إفسادهم هذا محض عمل سيئ لا يشوبه الصلاح ، وذلك ينفي وَهْمٌ أنهم يخلطون عملاً صالحًا بآخر سيئ ، وهذا ما أدركه أبو السعود فقال : «عطف ﴿ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ على ﴿ يُفْسِدُونَ ﴾ لبيان خلوص فسادهم عن مخالطة الإصلاح» [3].

وهذه لطيفة أخرى في الجمع بين النفي والإثبات ، وذلك في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام مع إخوته : ﴿ قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾ (يوسف:٧٧) .

فهذا نبي أوتى السلطان ، ومثل أمامه إخوة أضمروا قتله ، وحاولوا تنفيذ ما أضمروه ، وهم الآن ضعفاء بين يديه ، ومع ذلك يتهمونه زورًا ومواجهة بالسرقة ، فيتلقى ذلك كله بصبر النبوة دون أن تنفلت منه كلمة غضب واحدة في موقف تخور فيه قوى الشجعان ، ويذهب فيه حلم الحليم ، فعبر القرآن عنه بقوله ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ ﴾ ، ولكن النفس لا تزال متشوفة إلى ما بعد

---

(١) جامع البيان ٣/٤٧٥ .
(٢) المصدر السابق ٣/٤٧٦ .
(٣) إرشاد العقل السليم ٦/٢٥٩ .

هذا الإسرار ، لتعرف ما إذا كان قد انعكس على تصرفاته ما يلوح بالغضب ، ويومئ إلى ثورة النفس ، أو أنه استطاع كتمان غضبه ، فيجيء النفي ﴿ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾ ليؤكد سيطرته الكاملة على أفعاله وأقواله (ولم يبدها لهم لا قولاً ولا فعلاً» [1] ، ومما يدلك على صعوبة هذا الموقف وقوة الصبر والاحتمال أن حديثا نفسيًّا صامتًا كان يدور في نفس يوسف ، ولكن بحروف وكلمات لا صوت لها ﴿ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾ ، والمعنى كما يقول الزمخشري «قال في نفسه : أنتم شر مكانا» [2].

عطف التوكيد للتهكم :

هذا معنى سبق إليه الزمخشري ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ (طه:٧٩) يقول : «﴿ وَمَا هَدَىٰ ﴾ تهكم به في قوله ﴿ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾» [3] . ويوضح ابن المنير ذلك بقوله : «وتحقيق ذلك أن قوله تعالى ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ ﴾ كاف في الإخبار بعدم هدايته لهم مع مزيد إضلاله إياهم ، فإن من لا يهدى قد لا يضل فيكون كفافًا ، وإذا تحقق غناء الأول في الإخبار تعين كون الثاني لمعنى سواه وهو التهكم» [4] .

وهذا هو سر العطف ، أحسن الزمخشري الإرشاد إليه ، وأحسن ابن المنير فهمه وتوضيحه ، لأن القول بالتأكيد فحسب تفوت معه بلاغة العطف ، وأحسب أن هذا التهكم هو غرض العطف في قوله تعالى ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَـٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ (الأنعام:١٤٠) .

فبعد أن وصف الله قتل المشركين لأولادهم وتحريمهم ما رزقهم الله ، وصفهم بالضلال ، ثم سخر من عقولهم التي زينت لهم هذا الضلال حتى ظنوه

---

(١) إرشاد العقل السليم ٢٩٨/٤ .
(٢) الكشاف ٣٣٦/٢ .
(٣) المصدر السابق ٥٤٧/٢ .
(٤) الإنصاف ٥٤٧/٢ .

اهتداء ، وفي تغيير طريقة التعبير في النفي إلى اسم الفاعل دليل على أنهم في عقائدهم وأعمالهم متمحضون للضلال لا يخالطهم الهدى أبدًا .

وهذا الذي أدركه جار الله فات الطاهر بن عاشور ، فجعل العطف صوريًّا لم يفد سوى التأكيد ، فقال في هذه الآية «وهو عطف صوري لأنه اعتداد بأن مفهوم الجملتين مختلف ، ولا اعتداد بمآلهما كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾ وقوله : ﴿ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ ، وقول المتنبي :

والبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلا

وكذلك جاء في هذه الآية ليفيد بالعطف أنهما خبران عن مساويهم»[1] .

عطف التوكيد لزيادة التسجيل :

يبدو ذلك في المواقف التي يفضح القرآن فيها أفعال الكفار والمشركين ، فتأتي الجملة المؤكدة مشفوعة بمزيد الاستنكار والتسجيل لأفعالهم وأقوالهم ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران:٧٨) .

فقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ تكذيب لهم ، ولكن في قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ إشارة إلى أنهم يتعمدون الكذب والافتراء على الله ، حتى لا يتوهم أن قولهم هذا صادر عن جهل منهم ، وفي ذلك زيادة تشنيع على أهل الكتاب . يقول البيضاوي هذه الجملة «تأكيد وتسجيل عليهم بالكذب على الله والتعمد فيه»[2] .

---

(١) التحرير والتنوير ، الجزء الثامن ، القسم الأول ، ص ١١٦ .

(٢) أنوار التنزيل ٣/٤٠ .

ويقول الشهاب تعليقًا على ذلك : «ليس المقصود به التأكيد فقط ، إذ لو كان كذلك لم يتوجه العطف ، لأنه لما كان الأول تعريضًا وهذا تصريحًا حصل بينهما مغايرة اقتضت العطف» [1] .

ولعل البيضاوي أكثر وضوحًا في بيان سر العطف من شارحه ، فالعطف ليس لمجرد كون الأول تعريضًا والثاني تصريحًا ، وإنما لأن في الثاني زيادة تسجيل بوصفهم بالكذب ، وتعمدهم الافتراء على الله ، عالمين بكذبهم عليه .

العطف لدفع توهم غير المراد :

ويأتي التأكيد معطوفًا إذا كانت الجملة المؤكدة بها نوع إيهام يراد دفعه ، وخاصة في الأحكام التي تقتضي مزيدًا من العناية ، كقوله عز وجل ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ۝ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ ﴾ (الأنفال:٦٥،٦٦) .

فالآيات تتضمن حكمًا بالغ الأهمية والخطر ، يترتب عليه الانتصار للعقيدة والموت في سبيلها ، أو التعرض بالفرار لعقاب من الله شديد ، فلو اقتصر على وجوب ثبات العشرين للمائتين لربما يتوهم أن هذا حكم العدد في الجماعة القليلة فحسب ، فقطع سبيل هذا الإيهام بقوله ﴿ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا ﴾ ، فعلم بذلك ثبات النسبة ، قلت الأعداد أو كثرت ، وكرر ذلك في الآية الناسخة ، لأن النسخ حكم جديد يقتضى مزيدًا من الإيضاح والتقرير ، وهذا ما نبه إليه الزمخشري بقوله : «فإن قلت : لم كرر المعنى الواحد وهو مقاومة الجماعة لأكثر منها مرتين قبل التخفيف وبعده ؟ قلت : للدلالة على أن الحال مع القلة والكثرة واحدة ، لا تتفاوت ؛ لأن الحال قد تتفاوت بين مقاومة

---

(١) حاشية الشهاب ٣/٤٠ .

العشرين المائتين ، والمائة الألف ، وكذلك بين مقاومة المائة المائتين والألف الألفين» [1].

هذا قليل من كثير امتلأت به صفحات الذكر الحكيم من أغراض عطف التوكيد ، الذي حكم البلاغيون في مصنفاتهم حكمًا عامًّا بامتناع عطفه .

عطف جملة البيان :

نعم ، لقد أثبت القرآن قصور الدراسات البلاغية التي حاولت تحديد طرائق التعبير فصلاً ووصلاً ، بما تميز به من كثرة المتشابهات ذات الفروق البالغة الدقة ، والتي لا يحكمها سوى صفاء الذهن وصدق الحس لاستخراج كوامن الأسرار وراء إثبات الواو أو حذفها .

فهذا قوله تعالى : ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾ (البقرة:٤٩) ، ورد في سورة البقرة بغير واو ، وفي سورة إبراهيم بالواو ، وهما يتحدان لفظًا وغرضًا ، لأن الآيتين سيقتا لتذكير بني إسرائيل بنعم الله عليهم ، مما دفع أبا حيان إلى القول بأن «الواو في سورة البقرة قد حُذفت مع بقاء العطف ، نظرًا لثبوتها في إبراهيم» [2] .

وهذا دليل على سر خفاء العطف ، مما جعل البيانيين يكثرون الجدل وتتباين أقوالهم ، فهم على حين يعللون الفصل في آية البقرة بأن ﴿ يُذَبِّحُونَ ﴾ في موقع البيان مما قبله ـ تتعارض آراؤهم في آية إبراهيم ، لأنها جاءت على خلاف ما قرروه في قاعدة الفصل لكمال الاتصال . يقول السعد في مطوله : «وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانًا للأولى عليها تنبيهًا على استقلالها ومغايرتها للأولى ، كقوله تعالى ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾ وفي سورة إبراهيم ﴿ وَيُذَبِّحُونَ ﴾ بالواو ، فحيث طرح الواو جعله بيانًا ليسومونكم وتفسيرًا للعذاب ، وحيث أثبتها جعل التذبيح

---

(١) الكشاف ١٦٧/٢ .

(٢) البحر المحيط ١٩٤/١ .

مستقلاً ومغايرا للأولى ، ولأنه أوفى على جنس العذاب وازداد عليها زيادة ظاهرة كأنه جنس آخر»[1]. وإلى ذلك ذهب الشهاب في قوله «وأما ما وقع في سورة إبراهيم بالعطف فلأن البيان قد يعد لكونه أوفى بالمراد كأنه جنس آخر ، فيعطف لهذه النكتة» [2] .

وذهب الرازي إلى تفسير العذاب مع الواو بسائر التكاليف الشاقة سوى الذبح[3] ، وعلى ذلك لا يكون المعطوف بيانًا للمعطوف عليه ، لأنه مغاير له في المعنى ، ويكون الوصل للتوسط بين الكمالين . وقد أشار الدسوقي في حاشيته إلى أن الواو التي تقع بين التفسير والمفسر ليست عاطفة ، وأنكر وقوعها بين الجمل ، فقال : «وأما في الحالة الثانية ، وهي ما إذا كان بينهما كمال الاتصال ، فلأن العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه ، ولا معنى له ضرورة ، ولا يقال إن هذا يقتضي أنه لا يصح ولا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع أنه شائع حسن ، لأنَّا نقول حسنه ممنوع عند البلغاء ، وشيوعه إنما هو في عبارات المصنفين لا في كلامهم ، أو يقال إن الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في العطف ، بل هي مستعارة لمعنى حرف التفسير» [4] .

وكلا قوليه لا يسلم بهما ، أما الأول فلأن ورود البيان جملة معطوفة في القرآن الكريم من الكثرة بحيث لا ينكر ، وأما الثاني ففيه ضياع لنكتة المغايرة أو إيهامها بجعل الواو غير عاطفة ، هذا فضلاً عن أن التفسير ليس من المعاني التي أثبتها النحاة للواو .

وسر الاختلاف هذا راجع ـ في اعتقادي ـ إلى أن الزمخشري الذي يقتفي البيانيون خُطاه في التعليقات القرآنية جاء كلامه في هذا الموضع مقتضبًا ، فترك المجال واسعًا للتأويلات : «فإن قلت في سورة البقرة ﴿ يُذَبِّحُونَ ﴾ وفي

---

(١) المطول ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .
(٢) حاشية الشهاب ١٥٩/٢ .
(٣) مفاتيح الغيب ٣٤٠/١ .
(٤) حاشية الدسوقي ٢٢/٣ .

الأعراف ﴿ يُقَتِّلُونَ ﴾ (الأعراف: ١٤١) وههنا ﴿ وَيُذَبِّحُونَ ﴾ مع الواو ، فما الفرق؟ قلت: الفرق أن التذبيح حيث طرح الواو جعل تفسيراً للعذاب وبيانًا له ، وحيث أثبت جعل التذبيح لأنه أوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كأنه جنس آخر »[1].

فإيهام التغاير هذا هل ينزل منزلة التغاير الحقيقي فيكون العطف للتوسط بين الكمالين ، أو أنه زيادة مبالغة في البيان فيبقى على موضعه من كمال الاتصال ؟

هذا ما لم يصرح به الزمخشري ، مما جعل أصحاب الحواشي والشروح يختلفون في القول بعطف جملة البيان أو إنكار العطف .

أما الرازي فقد نظر إلى ما قاله الطبري «وأدخلت الواو في هذا الموضع ، لأنه أريد بقوله ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ الخبر عن أن آل فرعون كانوا يعذبون بني إسرائيل بأنواع من العذاب غير التذبيح ، وبالتذبيح» ، ثم يمضي إلى القول : «ولم تدخل الواو في المواضع التي لم تدخل فيها ، لأنه أريد بقوله ﴿ يُذَبِّحُونَ ﴾ وبقوله ﴿ يُقَتِّلُونَ ﴾ تبيينه صفات العذاب الذي كانوا يسومونهم ، وكذلك العمل في كل جملة أريد تفصيلها ، فبغير الواو تفصيلها ، وإذا أريد العطف عليها بغيرها وغير تفصيلها فبالواو »[2] .

ورأى الطبري يمكن لحراس القواعد أن يتمسكوا به في تبرير الفصل والوصل ، إلا أن الذوق البلاغي يميل مع الزمخشري ومن تابعه ، كالسعد ، من جعل الفعل المعطوف بيانًا للعذاب مع إيهام التغاير الذي هو نكتة العطف ، مما يوحي بأن آل فرعون بالغوا في تعذيبهم إلى الحد الذي فاق كل تصور وهو تذبيح الأطفال ، وكأن العقل لا يتصور عند سماع كلمة العذاب أن يدخل فيه تذبيح الأطفال ، مما يجسد بشاعة العذاب ، وعظيم نعمة الله بإنجائهم منه .

---

(١) الكشاف ٣٦٨/٢ .

(٢) جامع البيان ٥٢٤/١٦ .

أما لماذا خُصَّت سورة إبراهيم بالواو دون البقرة ؟ فقد أجاب الرازي عن ذلك بقوله : « إلا أن الفائدة التي يجوز أن تكون هي المقصودة من ذكر حرف العطف في سورة إبراهيم أن يقال إنه تعالى قال قبل تلك الآية ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ ﴾ (إبراهيم:٥) ، والتذكير بأيام الله لا يحصل إلا بتعديد نعم الله تعالى ، فوجب أن يكون المراد من قوله ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾ نوعًا من العذاب ، والمراد من قوله ﴿ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ نوعًا آخر ، ليكون التخليص منهما نوعين من النعمة . فلهذا وجب ذكر العطف هناك »[1] .

وهذا التعليل ناظر إلى جعل العذاب نوعًا من التكاليف الشاقة سوى الذبح، أما على إيهام تفوق التذبيح على جنس العذاب بناء على دخوله فيه ، فإنني أحس له سرًّا بنيته على قول الخطيب الإسكافي : « إن الفائدة التي يجوز أن تكون قد خصصت لها الآية في سورة إبراهيم بالعطف بالواو ، وهي أنها وقعت هنا في خبر قد ضمن خبرًا متعلقًا به ، لأنه قال قبله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ ، ثم قال ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ، فضمن إخباره عن إرسال موسى بآياته إخباره عن تنبيهه قومه على نعمة الله ودعائهم إلى شكرها ، فكان قوله ﴿ وَيُذَبِّحُونَ ﴾ في هذه السورة في قصة مضمنة ، قصة يتعلق بها هي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا ﴾ ، والقصة المعطوفة على مثلها تقوي معنى العطف فيها فنجتاز فيما كان يجوز فيه العطف على سبيل الإيثار لا على سبيل الجواز ، وليس كذلك موقع ﴿ يُذَبِّحُونَ ﴾ في الآية التي في سورة البقرة ، لأنه تعالى أخبر عن نفسه بإنجائه بني إسرائيل ، وهناك أخبر عن موسى عليه السلام أنه قال لقومه كذا »[2] .

---

(١) مفاتيح الغيب ١/٣٤٠ .

(٢) درة التنزيل ص ١٣ ، ١٤ .

فهذا التعليل من الخطيب يرجع إلى مراعاة التحسين اللفظي وهو لا شك من مقومات بلاغة القرآن وأسرار جمال هذه اللغة ، حيث يراعى في الأسلوب تناسق الآيات والفقرات مع ما قبلها وما بعدها ، وما قبل هذه الآية قصتان ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ ﴾ ، ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ ﴾ ، وكان يمكن أن تأتي الآية الثانية هكذا : فقال موسى لقومه ، ولكنه عدل عن ذلك الترتيب بالفاء إلى قوله ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ ﴾ ليكون من عطف قصة على قصة ، فناسبها الواو في قوله ﴿ وَيُذَبِّحُونَ ﴾ ، هذا رأي الإسكافي ولا غبار عليه .

ولكنني أستشف من إشارته إلى أن هذا من قول موسى ، وذلك من قول الله ، سراً يرجح إيهام التغاير الذي ذكره الزمخشري ، وذلك أن الله تعالى حين يحكي نعمه على عباده يذكرها بحقائقها المجردة ، ويقصها على واقعها للتذكير بها ، بخلاف موسى عليه السلام الذي يدفعه جلال النعمة وعظيم الفضل إلى تصويرها بصورة تتكاثر فيها النعم في مقام التوبيخ على نسيانها ، والتثاقل عن شكر المنعم ، وإيهام المغايرة هنا على لسان موسى عليه السلام فيه مزيد توبيخ على كفران نعم من أنجاهم من سوء العذاب ، وأنقذهم من تذبيح الأبناء ، فصارت النعمة بإيهام المغايرة نعمتين ، وهذا هو سر العدول عن خطاب موسى إلى خطاب الله لبني إسرائيل في سورة الأعراف ، حيث جاء البيان مفصولا ﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَـٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَإِذْ أَنجَيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ (الأعراف: ١٤٠، ١٤١) .

وكان المتوقع أن يستمر موسى في خطابه لهم قائلاً : (وإذ أنجاكم) ، فلما غيرت طريقة الخطاب إلى الله جاء ﴿ يُقَتِّلُونَ ﴾ مفصولاً على حكاية الواقع في تفسير العذاب لا بإيهام التعدد كما كان الأمر في خطاب موسى .

تعلق البيان بمعنى زائد :

يقول تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ

﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة:١٧٠،١٧١) ، يقول الطيبي تعليقا على العطف في الآية الثانية : «وذلك أن العاطف في قوله ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ يستدعى معطوفًا عليه ، ولا يحسن أن يعطف على جملة قوله ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ ﴾ الآية، حُسْنَه إذا عطف على قوله ﴿ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ على سبيل البيان ، فيكون المراد بالذين كفروا آباءهم ، وضعًا للمظهر موضع المضمر» [1].

فما الذي يشعر به هذا العطف على سبيل البيان ؟ لم يجب الطيبي ولا العلوي الذي تابعه في حاشيته . والذي أراه أن المثل ـ إلى جانب ما فيه من تصوير المعنى وإيضاحه ـ قد تضمن زيادة في المعنى على ما وصفت به الجملة المبينة الكفار من فقدان الوعي والبصر ، فهم يسيرون بغير هدى ودون إدراك ، حيث تضمن المثل تعريضًا بالمتبعين الذين يقلدون آباءهم على عمى منهم ، وبغير استبصار ، فهم أحقر من أسلافهم ، بل هم كالحيوان الأعجم الذي لا يدرك أكثر من سماع الأصوات دون أن يفهم من معانيها شيئًا ، وفي ذلك بالغ الذم للمقلدين ، ولولا تلك المعاني التعريضية لجاء المثل مفصولاً كما جاء كذلك في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ (البقرة:١٧) .

ومثل هذه الآية في تعلق البيان بمعنى زائد قوله تعالى : ﴿ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ ﴾ (آل عمران:١٩٥) .

يقول الألوسي : ﴿ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ ﴾ عطف تفسير ، مع الإشارة إلى أن تلك المهاجرة كانت عن قسر واضطرار ، لأن المشركين آذوهم وظلموهم حتى اضطروا إلى الخروج» [2] .

---

(١) فتوح الغيب ١/١٢١ .

(٢) روح المعاني ٤/١٦٩ .

وقد أحسن في هذه الآية إبراز سر العطف بالواو ، وما أفادته من أن مهاجرتهم كانت تحت ضغط المشركين ، وإرهابهم ، مما يعطي لهجرتهم مزيداً من التجرد ، فقد كانوا في أرضهم وديارهم آمنين مطمئنين لا ينقصهم طلب العيش ولا طمأنينة المأوى ، فآثروا دين الله فارين به تضحية ورضا بما عنده في سبيل أن تعلو كلمة الله ، وذلك سر يضيع مع ترك العطف .

إيهام التغاير لزيادة التقريع :

كان الأخنس بن شريق أحد المنافقين الذين اشتهروا بحلاوة المنطق ، وكان شديد الكيد للمسلمين والإفساد في الأرض ، فنزل قول الله تعالى يفضحه ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ (البقرة:٢٠٤،٢٠٥)، فقال كثير من أصحاب التأويل إن الآية الأخيرة جمعت بين الإجمال والتفصيل ، وهو ما يفهم من قول الزمخشري : « ليفسد فيها كما فعل بثقيف ، وقيل : وإذا تولى : وإذا كان والياً فعل ما يفعله ولاة السوء من الفساد في الأرض بإهلاك الحرث والنسل » [1] .

وعلى كلا التفسيرين يكون الفساد هو إهلاك الحرث والنسل ، لأن ما فعله الأخنس بثقيف هو إهلاك مواشيهم وإحراق زروعهم . وقد أوضح ذلك الرازي بقوله :

« من فسر الفساد بالتخريب قال إنه تعالى ذكره أولاً على سبيل الإجمال ، وهو قوله ﴿ لِيُفْسِدَ فِيهَا ﴾ ، ثم ذكره ثانيا على سبيل التفصيل ، فقال ﴿ وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ [2] .

والتفصيل طبقًا للقواعد المقررة أحد مواطن كمال الاتصال التي يجب فيها الفصل ، فوصله لابد أن يتعلق به غرض زائد يقتضي صحة العطف ، وهو هنا قصد به تكرار المعنى بهدف زيادة التشنيع والاستنكار ، وذلك بإيهام أن إهلاك

---

(١) الكشاف ٣٥٢/١ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٨٧/٢ .

الحرث والنسل جنس آخر سوى الإفساد لا يجرؤ عليه إلا رجل قتل الحقد قلبه ، وبلغ من الفجور واللدد في الخصومة مبلغًا تجاوز في الانتقام والعدوان كل تصور .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾ (التوبة:٦١) . قال صاحب الكشاف : « وإيذاؤهم له هو قولهم فيه : هو أذن »[١] ، وبذلك تكون الواو لعطف البيان ويوحي ما فيها من التغاير باستبشاع قولهم هذا ، وشدة النكير عليه ، فكأنهم يجمعون بين إيذاء النبي عليه السلام بأفعالهم وأقوالهم ، وهو ما لا يفهم بغير الواو .

وقال الزمخشري في قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ (النساء:١٥٠) :

« جعل الله الذين آمنوا بالله وكفروا برسله أو آمنوا بالله وببعض رسله ، وكفروا ببعض كافرين بالله ورسله جميعًا »[٢] .

وفسر الطيبي ما قاله الزمخشري بقوله : « يريد أن قوله ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ عطف تفسيري على قوله ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ ، لأن هذه الإرادة عين الكفر بالله ، لأن من كفر برسل الله كفر بالله كالبراهمة)[٣] . نعم إن إرادة التفريق بين الله ورسله عين الكفر ، ولكنها أربت على معنى الجملة الأولى ببيان خبث هدفهم والتشنيع على عقول هذه الطائفة ، لأن من لا يؤمن بالله ولا يصدق برسول ، لا يبدو مناقضًا لنفسه مثل من يؤمن برسول ويكفر بآخر مع الاتحاد في المبدأ والغاية ، إذ إن الجميع مرسلون من إله واحد ، ولهدف واحد ، فالإيمان بالبعض والكفر بالبعض ليس إلا لخبث الطوية وسوء القصد ، وليس مرده إلى الجهل وسوء الفهم ، خاصة إذا كان بين أيديهم من كلمات الله ما يحثهم على الإيمان ، ويدفعهم إلى التصديق بالنبي عليه السلام .

---

(١) الكشاف ١٩٩/٢ .

(٢) المصدر السابق ٥٧٦/١ .

(٣) فتوح الغيب ، ورقة ٢٣١ .

عطف البيان للسخرية والتهكم :

وقد تأتي الجملة المبينة معطوفة بالواو لا لتزيل الإبهام فحسب ، بل لتشفعه بالسخرية والتهكم ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴾ (التوبة:٨٦) . يقول أبو السعود : ﴿ وَقَالُوا۟ ﴾ عطف تفسيري لـ ﴿ ٱسْتَـْٔذَنَكَ ﴾ مغن عن ذكر ما استأذنوا فيه»[1] ، نعم هو مغن عن ذكر ما استأذنوا فيه ، ولكن بطريقة توحي بأن استئذانهم لا عذر له ، فخرج بذلك مخرج التهكم والسخرية برجال يستأذنون في التخلف عن القتال لمجرد أنهم يريدون القعود مع القاعدين ذوي العلل والأعذار ، ويزداد التهكم بهم وضوحًا في قوله بعد ذلك : ﴿ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾ ، فأي رجل ذي شهامة يقبل بأن يجلس في صفوف النساء؟!

العطف لإزالة الاستغراب وتفسير التناقض :

وقد تعطف الجملة المبينة لإزالة الاستغراب فيما يبدو فيه التناقض ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:٧٤) .

فقد صرح الزمخشري بأن قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ ﴾ «بيان لفضل قلوبهم على الحجارة في شدة القسوة وتقرير لقوله ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾»[2] . ولما كان البيان يقتضي ترك العطف في عرف البلاغيين ، فقد أسرعوا إلى حمل كلام الزمخشري على وجه تسلم معه قاعدة الفصل ، فهذا السعد في حاشيته على الكشاف يخرج برأي غريب في تفسير عبارة الزمخشري فيقول :

---

(١) إرشاد العقل السليم ٤/٩٠ .

(٢) الكشاف ١/٢٩٠ .

(بيان وتقرير يعني من جهة المعنى ، وأما بحسب اللفظ فعطف على جملة هي كالحجارة أو أشد»[1] ، وذلك ليس إلا محاولة للتنصل من عطف البيان على المبين . أما الطيبي فقد خالف الزمخشري رأيه ، ولكنه لم يحمل عبارته غير ما تحتمل ، حيث قال : «وقوله ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ ﴾ بيان لفضل قلوبهم على الحجارة ، فالواو في قوله ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ ﴾ عطفت البيان على المبين ، والأولى أنها استئنافية ، والجملة كما هي مذيلة للتشبيه»[2] .

ونحن إذ نحمد له أنه لم يحاول التعسف في تفسير عبارة الكشاف ، إلا أن محاولته الخروج من إشكال عطف البيان إلى القول بالاستئناف أوقعته في إشكال آخر ، لأن الجملة الاستئنافية أيضًا في عرفهم واجبة الفصل ، اللهم إلا أن يريد ما يسمى بالاستئناف النحوي ، وهو ما لم يرتضه ذوق البلاغيين .

ويخرج علينا العلوي بنوع جديد من البيان لم يقل به البلاغيون ، ولا أظنه خطر ببال الزمخشري . يقول العلوي تعليقًا على عبارة الكشاف السابقة : «ولنا أن نقول: فلم يرد بأنها بيان عطف البيان الاصطلاحي حتى لا تدخل الواو فيها ، بل أراد البيان اللغوي»[3] .

وهكذا يصبح على الدارس أن يستعين بعلم النجوم ليعرف مراد المفسرين ؛ أي أنواع البيان يقصد ؟ على أنني أرى الزمخشري قد ألمح في الآية إلى البيان وسر العطف فيه ، حين قال : «والخشية مجاز عن انقيادها لأمر الله تعالى ، وأنها لا تمتنع على ما يريد فيها ، وقلوب هؤلاء لا تنقاد ، ولا تفعل ما أمرت به»[4] .

فهو بذلك يوضح لماذا احتاج قوله ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ إلى البيان ، وأحسبه بذلك ألمح إلى سر العطف في إبراز المقابلة بين ما شأنه أن يلين ، فيشتد قسوة

---

(١) حاشية السعد ٣٧٢/١ .
(٢) فتوح الغيب ٩٦/١ .
(٣) تحفة الأشراف ٢٨٢/١ .
(٤) الكشاف ٢٩١/١ .

ويتأبى على الخير والنفع حتى لا مجال لإصلاحه ، وبين ما شأنه القسوة فيلين ويرق لينفع الخلق ويخشع لأمر الله ، فينقاد ولا يمتنع عن أمره . إبراز هذا التناقض الذي يشعر به السامع هو سر العطف ، كما تعطف بين المتناقضين ، فكان البيان بالجملة المعطوفة تفسيراً لهذا التناقض ودفعًا له ، ولا داعي لهذا التكلف في فهم النصوص لتصحيح القواعد . ومثل ذلك يقال في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾ (آل عمران:٣٦) ، فإننا نلمس نبرة الأسى والتحسر في صوت أم مريم الضارع المتهدج ، تجأر إلى الله بالشكوى من أمل ضاع ورجاء لم يتحقق في نذرها ، وتحس كأن الله لم يستجب لهمس دعائها يوم أن قالت ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ ، تبني ذلك على عادة وإلف في أن الذكور هم دائمًا أصلح وأقدر على الوفاء بما نذرت . فخيرية الذكر على الأنثى مألوفة في مجال نذرها ، وكأن رد الله هذا المعتقد بقوله ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ ليس كافيًا لإزالة هذا الإلف بما فيه من الإيحاء بفضل هذه الأنثى التي وهبت على الذكر الذي طلبت ، فالأمر جد غريب ، والإيحاء ينزل منزلة الغموض ، فجاء قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾ بيانًا لما قبله ، ونقضًا لمفهوم سائد ، وألمحت الواو بأن الجملة المبينة دليل آخر لإبطال وهم التناقض في ذهنها بين تحقيق ما نذرته من التحرر للعبادة وخدمة بيته ، وهو من خواص الرجال ، وبين ما آل إليه أمرها من هبة الأنثى التي لم يعهد قيامها بمثل هذا الدور .

ولنقرأ الآن ما قاله الزمخشري ، وكيف دارت الأفهام حوله . يقول جار الله : « فإن قلت : فما معنى قوله ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾ ؟ قلت : هو بيان لما في قوله ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ من التعظيم للموضوع والرفع منه ، ومعناه : وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت » [1] .

---

(١) الكشاف ١/٤٢٥ .

ويقول السعد : «يعني لما دل قوله ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ على عظيم شأن الموضوع وعلو قدره ، فقد دل على أنه أفضل من الذكر ، فما معنى ذكره؟ فأجاب بأنه لقصد البيان والتفسير» [1] .

حسنًا ، هذا فهم لا التواء فيه ، ولعله تسليم بأن البيان لا يمنع العطف . وللسعد سابقة في التسليم بذلك كما مر في قوله ﴿ وَيُذَبِّحُونَ ﴾ . أما الشهاب فلابد أن يبرر العطف حتى لا تتهاوى قاعدة الفصل ، لذا يقول : «فكان قوله ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ بيانًا لما اشتمل عليه الأول من التعظيم ، وليس بيانًا لمنطوقه حتى يلحق بعطف البيان الممتنع فيه العطف» [2] .

عطف البيان لقصد الاستقلال :

وقد يقصد بعطف البيان تكثير المعنى بإيهام التعدد واستقلال البيان عن المبين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ (آل عمران:١٣٢،١٣٣) ، فقد صرح الطيبي بأن «الوصل على أنه عطف تفسيري» [3] ، يقصد عطف الأمر بالمسارعة على الأمر بالطاعة ، ولكنه لم يشر إلى سر العطف . وأرى فيه إيحاء بأن كُلاً من المعطوف والمعطوف عليه غرض مستقل يجب الحرص عليه لذاته ، مما يشير إلى أن طاعة الله ورسوله ليست وسيلة إلى الجنة والمغفرة فحسب ، بل لأنها واجبة على العبد وفاء بحق العبودية لله ، كما أن العمل الصالح من أجل المغفرة والجنة حماية للنفس من العذاب ، واجب آخر تحتمه مسئولية الإنسان عن صون نفسه من العذاب وإلقائها في التهلكة ، وذلك معنى بديع من معاني العطف . وهذا لا يكفي فيه أن يقال : «ولكون الأمر بالمسارعة إلى المغفرة والجنة يؤول إلى الأمر

---

(١) حاشية السعد ٦٥٣/١ .

(٢) حاشية الشهاب ٢١/٣ .

(٣) فتوح الغيب ١٧٨/١ .

بالأعمال الصالحة ، جاز عطف الجملة على جملة الأمر بالطاعة»[1] ، وقل نفس الشيء في قوله ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾ (النساء:٦٣) .

فالأمر بالوعظ لا يذهب بعيدًا عن الأمر بالقول البليغ ، فهما على حد البيان والمبين ، كما أشار إلى ذلك ابن المنير حين قال : «﴿ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾ كالشرح للوعظ ، ولذكر أهم ما يعظهم فيه» [2] .

وللعطف هنا مقتضاه ، حيث إن الأمر بالإعراض ربما يوحي بترك نصحهم وإنذارهم ، فجاء الأمر بالوعظ نافيًا ذلك التوهم ، وأتبعه ببيان أن يكون هذا الوعظ متخيرا أبين الكلم وأقرب الأساليب إلى قلوبهم ، وجاء معطوفًا للإيحاء باستقلال كل من الأمرين . فالوعظ واجب الرسالة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ (المائدة:٦٧) ، وتخير الأسلوب البليغ المؤثر وسيلة الداعي إلى الله في الوصول إلى هدفه ، فلا تقصير في التبليغ ، ولا إهمال في استخدام أبلغ الوسائل تأثيرًا .

ولنتأمل الواو العاطفة في قوله تعالى : ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ (الأعراف:٢٠) . قال الزجاج : «﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ تدل ـ والله أعلم ـ على معنى قوله ﴿ وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ ﴾»[3]، ولعل مثل هذا القول يوحي بأن الجملة الثانية بيان للأولى ، وهو ما صرح به أبو السعود والجمل ، والأخير يقول : «معطوف على وسوس بطريق البيان له ، أي على أنه عطف بيان له» [4] . وقد نبه صاحب الطراز إلى أن الواو التي تدخل على جملة

---

(١) التحرير والتنوير ٨٨/٤ .

(٢) الإنصاف ٥٣٧/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٠/٢ .

(٤) الفتوحات الإلهية ١٢٩/٢ .

البيان لا يكون الغرض منها إيضاح المعنى وتقريره ، فقال في قوله تعالى من سورة طه ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ ﴾ (طه:١٢٠) : «فأتى بقوله ﴿ قَالَ يَا آدَمُ ﴾ مجردًا عن الواو تنبيهًا على إيضاح الوسوسة وكشف غطاها ، وشرح تفاصيلها ، ولو أتى بالواو لم يعط هذا المعنى ، لما فيها من إيهام التغاير المؤذن بعدم الكشف والإعراض عن التقرير» [1] ، وهذا كلام جيد إذا فهم على أن الواو توهم أن الغرض ليس إلى الإيضاح ، وإنما إلى إفادة معنى يظهر سر التغاير ، وإن ظلت الجملة تؤدي دورها في البيان والإيضاح ، وإن لم يكن هو الهدف ، على أن الزجاج قد ألمح في نهاية حديثه إلى وجه آخر يحقق المغايرة بالعطف حيث يقول : «والأجود أن يكون خطابًا لقوله ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾» [2] .

فاختياره هذا الخطاب يجعله حديثًا آخر غير الوسوسة ، مما يدل على تكرر محاولة إبليس معهما ، ولعلهما رفضا ذلك في بادئ الأمر ، فتطور معهما من الحديث الخفي الهاجس في الضمائر إلى الخطاب الصريح ، الذي أدى إلى أن يقسم لهما بعظمة الله على صدق نصحه . والدليل على ذلك اختلاف جملة البيان التي جاءت معطوفة في هذه السورة عن جملة البيان التي جاءت بلا عطف في سورة طه ﴿ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ ﴾ ، فهذه بداية الوسوسة ، وهي التي يمكن أن يقال إنها جاءت للبيان . ولما كان الموطن واحدًا دل على أن قوله ﴿ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ ﴾ قول آخر ، انتقالا بالإغراء من محاولة إلى محاولة أخرى أمعن في الإضلال ، وهذه حسنة وقع عليها صاحب التحرير والتنوير في قوله : «وفي هذا العطف إشعار بأن آدم وزوجته ترددا في الأخذ بوسوسة الشيطان فأخذ الشيطان يراودهما . ألا ترى أنه لم يعطف قوله في سورة طه ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَىٰ ﴾ ، فإن ذلك حكاية لابتداء وسوسته ،

---

(١) الطراز ٣/٣٠٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦٠ .

فابتدأ الوسوسة بالإجمال ، فلم يعين لآدم الشجرة المنهي عن الأكل منها ، استنزالاً لطاعته واستزلالاً لقدمه ، ثم أخذ في تأويل نهي الله إياهما عن الأكل منها ، فقال ما حكى عنه في سورة الأعراف» [1] .

الإبدال :

لن أستطرد كثيراً في الحديث عن هذا النوع من كمال الاتصال ، لأن أمثلته التي أوردها له المؤلفون في البلاغة من القرآن الكريم نادرة ولم تسلم من اعتراض أصحاب الحواشي والتقريرات . ولقد صرح ابن هشام بقوله : «ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة» [2] . وعلق الشيخ الأمير على ذلك بقوله : «أجازوا في قوله تعالى ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ . . ﴾ الآية ، أنَّ ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ ﴾ إلخ ، بدل بعض . قال الشمني : القائل بذلك البيانيون لا النحاة ، وفيه أنهم لا يخالفون النحاة في مثل ذلك إلا أن يقال : أرادوا أنها بمنزلة البدل» [3].

وقد دعاني إلى تناول البيان بالحديث أن الشيخ عبد القاهر تعرض له ، ووجدت الحديث عنه في القرآن الكريم سائغًا مقبولاً ، سواء منه ما جاء مفصولاً أو موصولاً . أما البدل فإنني أعتقد أن الشيخ أحسن كثيراً حين أهمله ، وما ذكره السكاكي إلا قصداً إلى استيفاء أقسام التوابع ، وإذا كان كثير ممن لهم باع في البيان قد دافعوا عن وجوده في القرآن الكريم ، كالشهاب الذي يقول : «والحق الحقيق بالقبول أن البدل بأنواعه يقع في الجمل مطلقًا ، سواء كان لها محل من الإعراب أو لا» [4] ، فإن مثل هذا لا ينفي ندرة أمثلته وإمكان حملها على البيان أو التوكيد . وقد رد ابن يعقوب مثال بدل البعض الذي تردد كثيراً ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ [5]. ورد

---

(١)التحرير والتنوير ، الجزء الثامن ، القسم الثاني ، ٥٨ .

(٢) المغني ٢/٥٨ .

(٣) حاشية الأمير على المغني ٢/٥٨ .

(٤) حاشية الشهاب ١/٣٤٥ .

(٥) انظر مواهب الفتاح ٣/٤٣ .

السبكي المثال الثاني الذي قيل إنه من بدل الاشتمال ، وهو قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ۝ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ [1] .

والذي يعنيني هنا أن البدل إن صح اعتباره قسمًا خاصًا من كمال الاتصال فإنه ليس واجب الفصل ، ففي قوله تعالى : ﴿ لَن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا ﴾ (التوبة:٨٣) ، يقول الشهاب : «ذكر القتال لأنه المقصود من الخروج ، فلو اقتصر على أحدهما كفى إسقاطًا لهم عن مقام الصحبة ومقام الجهاد ، أو عن ديوان الغزاة وديوان المجاهدين ، وإظهارًا لكراهة صحبتهم وعدم الحاجة إلى عدّهم من الجند ، أو ذكر الثاني للتأكيد ، لأنه أصرح في المراد ، والأوّل لمطابقته لسؤاله ، كقوله :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا

فهو أدل على الكراهة لهم)» [2]

ولا يخفى أن توضيحه للآية ، وقرنها بالبيت الذي يتردد في كتب البلاغة شاهدا على بدل الاشتمال ، يجعلنا نفهم أن القول بالإبدال فيها ممكن على طريقتهم ، لأنه أصرح في الدلالة على كمال كراهيته لقتالهم معه ، مع ملاحظة أن التأكيد كما هو موجود في الآية موجود في البيت كما صرحوا به ، وإن كنت لا أرى داعيًا إلى القول بالإبدال ، ويكفي أن يكون توكيدًا مع زيادة أشعر بها العطف من تعميم الحكم بعدم القتال معه ، سواء كان ذلك خروجًا إلى الغزو خارج المدينة أو الدفاع عنها داخلها ، وبذلك ينتفي خصوص الخروج معه كما يفهم من الجملة الأولى .

ثانيًا : شبه كمال الاتصال

لم يكن الاستئناف البياني وليد عبد القاهر ـ كما أشرت من قبل ـ بل كان متداولاً في محيط النحاة والأدباء والمفسرين من قبله ، يتكشف أثناء معالجتهم للنصوص الأدبية ، وإن لم يكن يحمل هذا الاسم ، وقد عقد له قدامة بن جعفر

---

(١) انظر عروس الأفراح ٣/٤٣ .

(٢) حاشية الشهاب ٤/٣٥١ .

بابا أسماه (الالتفات) ، وفسره بما نطلقه نحن الآن على شبه كمال الاتصال ، لكن الجديد فيه أن عبد القاهر حكم بوجوب ترك العطف فيه تنزيلاً للسؤال المقدر منزلة الواقع ، فيفصل الاستئناف كما يفصل الجواب عن السؤال ، وبذلك فتح بابًا واسعًا للاجتهادات «لأن السؤال والجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتي بيانه ، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع ، لكون السؤال إنشاء والجواب خبراً ، وإن نظر إلى قائلهما فكل منهما كلام متكلم ، ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر ، فعلى جميع التقدير الفصل متعين» [1] .

ولما كانت قاعدة الفصل تصطدم مع كثير من النماذج الأدبية في القرآن وغيره ، كان لابد أن تحدث المواجهة التي لم تثمر إلا عن مزيد من الجدل في محاولة لتصحيح القاعدة ، أو تبرير الخروج عليها ، مما جعل الدسوقي يستدرك على وجوب الفصل بقوله : «لكن هذا مخالف لما ذكره في المطول في آخر بحث الالتفات في قول الشاعر :

فَلا صَرْمُهُ يَبْدُو وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ

حيث جعل (وفي اليأس راحة) جوابًا لسؤال اقتضته الأولى» [2] ، مع ملاحظة أن هذا المثال مما استشهد به قدامة ، ويمضي إلى القول : «ومخالف لما ذكره في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ إلخ ، من أنه جواب لسؤال اقتضاه قوله قبل ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ (التوبة:١١٣) ، تقديره : لم استغفر إبراهيم لأبيه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة جوابًا على الواو ؟ وأجيب بأن الواو في البيت والآية للاستئناف لا للعطف ، وما قيل إنه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية أعني الجملة الابتدائية ففيه نظر ، بل قد عهد ذلك كالواو في قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(الأعراف:١٨٦)

(١، ٢) حاشية الدسوقي ٥٣/٣ .

برفع ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ ، كما صرح به في المغني ، وأجيب أيضًا بأن السؤال المعتبر فيه الفصل ما كان منشؤه التردد في حال المسئول عنه بأن حاله كذا أم لا ، بأن كان واردًا على سبيل النقض كما في الآية ونظائرها ، وذلك لأن المطلوب في الأول بيان ما أجمل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل ، وفي الثاني دفع ما أورد ، فكان كل من الغرضين اللذين أديا بالسؤال والجواب من طرف ، فكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر ، هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشي» [1] .

عطف الاستئناف لإبراز التناقض :

والتعليل الأخير الذي ذكره الدسوقي ـ في نظري ـ من خير ما قالوه ، ذلك أن المتردد في حال المسئول عنه أقرب إلى الاستئناف الحقيقي الذي يستحسن معه فصل الجواب ، أما إذا خرج السؤال إلى النقض فإن ذلك يجعل السائل صاحب فكرة مناقضة ويكون سؤاله أشبه بالاعتراض ، ولا مانع حينئذ أن يأتي الجواب معطوفًا بالواو كما يعطف بين قولين متناقضين للموازنة بينهما ، والآية ربما روعي فيها أن السائل يقدم دليل احتجاج ، وكأنه يقول : لم نُمنع من الاستغفار لآبائنا ، وقد استغفر إبراهيم لأبيه ؟ فحال السائل هنا حال المناقض وليس حال المستفهم ، فتجيء الواو للموازنة بين السؤال والجواب ، كما يوازن بين قولين متناقضين ، ووجهتي نظر مختلفتين . وقد دفع عبد الحكيم الاعتراض على العطف بمراعاة سبب النزول ، لأن الآية الأولى ، أعني قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾ إلخ ، نزلت في منع الرسول عليه الصلاة والسلام من الاستغفار لأبيه وأمه وعمه ، ومنع المؤمنين من الاستغفار لآبائهم ، محتجين في ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه على ما في الكشاف ، فالآية الأولى منع لهم من الاستغفار للآباء والأقربين ، والثانية جواب لتمسكهم باستغفار إبراهيم ، فعطف الثانية على الأولى للتناسب ، وليست جوابًا عن سؤال نشأ من الأولى [2] .

---

(١) حاشية الدسوقي ٣/٥٣ .

(٢) انظر شرح المطول للسيالكوتي ص ٤٢٥ وما بعدها .

وهذا رأي لا اعتراض عليه ، ولكنه يُخرج الآية من الاستئناف البياني . والذي أراه أن نكتة الاستئناف لا تضيع مع العطف كما نبه إليه السيد في مصباحه حيث قال : « فإن قيل : تنبيه السامع على موقع السؤال إنما يكون مع القطع ، وأما إغناؤه عن السؤال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه ، فحاصل على تقدير العطف أيضًا . فكيف يجعل جهات مقتضية للقطع ؟ أجيب بأن النكت المذكورة ههنا مقتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد إلى جعل الثاني جوابًا له ، لا لترك العطف» [1] .

والغريب الذي لا يُقبل ما قاله الشهاب : « والظاهر أنه استئناف نحوي لا بياني لأن ﴿ مَا كَانَ ﴾ جواب مقدر ، وهذا (يعني ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ جواب سؤال محقق» [2] .

ذلك أنه إذا كان الفصل واجبًا في الاستئناف البياني تنزيلاً له منزلة السؤال والجواب الحقيقيين ، فمن الأولى أن يكون الأصل المقيس عليه مفصولاً لكمال الاتصال ، ولا يصح أن تستأنف جملة الجواب ويقطع الرحم بين ما هما بمنزلة الشيء الواحد .

ومما جاء الوصل فيه لمراعاة نكتة التباين وإبراز التناقض ما قاله الزمخشري في قول موسى عليه السلام ردًّا على فرعون وملئه حين قالوا ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ۝ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ ﴾ (القصص:٣٦،٣٧) . قال صاحب الكشاف : « وقرأ ابن كثير (قال موسى) بغير واو على ما في مصاحف أهل مكة ، وهي قراءة حسنة ، لأن الموضع موضع سؤال وبحث عما أجابهم به موسى عليه السلام عند تسميتهم مثل تلك الآيات الباهرة سحرًا مفترى ، ووجه الأخرى أنهم قالوا ذلك ، وقال موسى عليه السلام هنا ليوازن الناظر بين القول والمقول ويتبصر فساد أحدهما ، وصحة الآخر ، وبضدها تتبين الأشياء» [3] .

---

(١) المصباح ١/٣٧٨ .
(٢) حاشية الشهاب ٤/٨٩ .
(٣) الكشاف ٣/١٧٨ .

فاعتبار الفصل مراعى فيه استشراف السامع وتطلعه إلى جواب موسى ، والعطف قدح لزناد الفكر ، واستدراج إلى حسن التأمل ، ودعوة إلى التدبر ، والموازنة بين المتناقضين مستثمرًا استشرافه وتيقظه لمعرفة الجواب في توجيهه إلى غرض لا يكتفي بمجرد الجواب ، بل ليقف موقف الناقد المتأمل ليوازن بين الحق والباطل . وأحسب أن الاستشراف والتساؤل لا يضيع مع الواو ، بل يمضي صاعدًا على طريق الاستئناف إلى درجة التأمل في الجواب والمقارنة بينه وبين ما أثار السؤال .

ومثله قوله تعالى على لسان القسيسين والرهبان ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ (المائدة:٨٣،٨٤) .

يقول الألوسي : «وقال بعضهم : إنه جواب سائل قال : لم آمنتم ؟ واختاره الزجاج . واعترض بأن علماء العربية صرحوا بأن الجملة المستأنفة الواقعة جواب سؤال مقدر لا تقترن بالواو ، وذكر علماء المعاني أنه لابد فيها من الفصل ، إذ الجواب لا يعطف على السؤال ، وأجيب بأن الواو زائدة وقد نقل الأخفش أنها تزاد في الجمل المستأنفة ، ولا يخفى أنه لابد لذلك من ثبت»[1].

وقد أحسن الزجاج حيث تكلف غيره ، فليست الواو للاستئناف ولا هي زائدة ، بل جاءت عاطفة لإبراز التناقض بين ما يؤمن به السائل الذي هو في حقيقة الأمر منكر لفعلهم هذا ، متعجب من إيمانهم ، وهم رواد أهل الكتاب ، فكان الجواب مقرونًا بالواو ، كدعوة إلى إبراز التناقض بين ما أنكر عليهم وبين ما أقدموا عليه ، ولعل هذا هو الذي جعل جوابهم في صورة الاستفهام الذي يرد استنكارًا باستنكار وتعجبًا بتعجب ، فكأنهم يقولون : ليس العجب في أن نؤمن ، فهذا هو الأمر الطبيعي الذي يستجيب لداعي العقل ، وإنما العجب في

---

(١) روح المعاني ٥/٧ .

ترك الإيمان بعد ما وضح لنا من دلائل الصدق واليقين ، وليس ذلك نادرا في شواهد العربية ، فهذا قول الحماسي[1] .

أَيَـــا ابْـــنَ زَيَّابَـــةَ إِنْ تَلْقَنِـــي ... لا تَلْقَنِـــي فِـــي الـــنَّعَمِ العَـــازِبِ

وَتَلْقَنِـــي يَشْـــتَدُّ بِـــي أَجْـــرَدٌ ... مُسْـــتَقْدِمُ البِرْكَـــةِ كَالرَّاكِـــبِ

فالبيت الثاني يقطر بجواب أثاره قوله « لا تلقني في النعم العازب » ، مما يستشرف معه إلى السؤال : فأين ألقاك ؟ فأجاب : وتلقني يشتد بي أجرد ، ولم يفصل ولكنه عطف على الجملة التي أثارت الاستفهام ، وذلك للدعوة إلى الموازنة بين الحالين والمقارنة بين ذليل يؤثر الدعة والاستكانة ، وعزيز يغامر بروحه في سبيل الشرف ، وهو الغرض الذي يهدف إليه الشاعر من مدح نفسه والتعريض بالمخاطب ، ولو سقطت الواو لذهبت نكتة التعريض التي أبرزتها المقارنة بين موقفين متناقضين .

ويؤيد ذلك الذي ذهبت إليه من أن الاستئناف لا يضيع مع العطف أن كثيراً من الآيات جاء معطوفًا بالواو في قراءة ، ومتروكًا فيها العطف في قراءة أخرى ، وعلل البيانيون من المفسرين ترك العطف للاستئناف البياني ، ولا مانع أن يكون الاستئناف مرادًا منها وهي معطوفة لتلتقي القراءتان . وقد كان البيضاوي على صواب حين جعل ترك الواو وإثباتها سواء في إفادة الاستئناف البياني في قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ۝ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴾ (المائدة:٥٢،٥٣) . قال البيضاوي : ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾ بالرفع قراءة عاصم وحمزة والكسائي على أنه كلام مبتدأ ويؤيده قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر مرفوعًا بغير واو ، على أنه جواب قائل يقول : فماذا يقول المؤمنون حينئذ؟ »[2] .

---

(١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٧٤/١ .

(٢) أنوار التنزيل ٢٥٣/٣ .

ولكن الشهاب يفسر كلام البيضاوي بما يصحح قاعدة الفصل في الاستئناف ، فيقول : « قوله (ويؤيده قراءة ابن كثير إلخ) ، لأنها ظاهرة في الاستئناف ، وقوله (على أنه إلخ) بيان للاستئناف على الوجهين ، لكن في كون الاستئناف البياني يقترن بالواو نظر ، ولذا جعله بعضهم متعلقًا بالثاني فقط ، ومعنى كون الأول مستأنفًا أنه معطوف على جملة الترجي ، وليس مندرجًا تحتها »[1] .

وأنا إلى ما ذهب إليه البيضاوي أميل ؛ أولاً لتلتقي القراءتان ، وثانيًا لأن الواو تبرز التناقض بين موقف المنافقين الذي يجسد الخيبة والحسرة ، وموقف المؤمنين الذين يفرحون بنصر الله ويسخرون من مصير المنافقين .

ومما نحن فيه من الاستئناف البياني بالواو لنكتة إبراز التناقض بين مفهوم السائل وحقيقة الجواب ، بهدف دفعه إلى التأمل والاقتناع ، ما قاله الرازي في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة:١٧٩) ، حيث جاءت الآية بعد قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ﴾ (البقرة:١٧٨) . قال الرازي : « اعلم أنه سبحانه وتعالى لما أوجب في الآية المتقدمة القصاص ، وكان القصاص من باب الإيلام ، توجه فيه سؤال ، وهو أن يقال : كيف يليق بكمال رحمته إيلام العبد الضعيف ؟ فلأجل دفع هذا السؤال ذكر عقيبه حكمة شرع القصاص ، فقال : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ »[2] .

والسؤال الذي قدره الرازي ليس سؤال من يستشرف إلى الجواب فحسب ، ولكنه سؤال شبيه بالتعجب والإنكار ، وكأن شرعية القصاص تتناقض في مفهومه مع الرحمة ، فجاءت الواو هامسة بإحساس التناقض في نفوس السامعين، وجاء الجواب دفعًا لهذا الإحساس وإبطالاً له .

---

(١) حاشية الشهاب ٣/٢٥٣ .

(٢) مفاتيح الغيب ٢/١٠٥ .

عطف الاستئناف لعدم تنزيل السؤال منزلة الواقع :

قد يكون الغرض من عطف الاستئناف الإشارة إلى أن السؤال مضمر في النفس ، لا ينزل منزلة الواقع ، فيجمع بين الإشعار بالسؤال المقدر وإيهام عدم الالتفات إليه ، ويتمادى المتكلم في حديثه عاطفًا جملة الجواب على ما قبلها ، ويبدو السؤال المقدر وكأنه حديث نفسي يجد شفاءه في جملة الجواب ، ولا يقطع الكلام من أجله .

وهذا يغنينا عن صفحات طوال سطرت حول عبارة الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۝٦٦ وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء:٦٦،٦٧) قال : ﴿ وَإِذًا ﴾ جواب لسؤال مقدر ، كأنه قيل : وماذا يكون لهم أيضًا بعد التثبيت ؟ فقيل : وإذًا لو ثبتوا لآتيناهم» [1] .

يقول السعد تعليقًا على ذلك : «فالوجه أن يقدر قَسَم ، أي : إذًا والله لآتيناهم ، على ما قال الإمام المرزوقي في قوله :

(إذًا لقام) ، أن اللام جواب يمين مضمر ، والتقدير : إذًا والله لقام ، وفائدة (إذًا) إخراج الكلام مخرج جواب قائل قال : ولو استباحوا ماذا كان ؟ فوقع البيت جوابًا لهذا السؤال وجزاء على فعل هذا المستبيح ، كما قال سيبويه إن (إذًا) جواب وجزاء ، ثم قال : ويجوز أن يكون (إذًا لقام) جواب (لو كنت من مازن) في البيت السابق ، كأنه أجيب بجوابين على طريقة قولك لو كنت حرًّا لاستقبحت ما يفعله العبيد ، إذًا لاستحسنت ما يفعله الأحرار ، وعلى قياس هذا القول يحتمل أن يكون ﴿ وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم ﴾ عطفا على ﴿ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ ، لكن التعليق بالتثبيت أنسب وأقرب ، فلذا جعل المصنف اللام جواب شرط محذوف على أن الواو لاستئناف الكلام ، أو لعطف جملة ﴿ وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم ﴾

---

(١) الكشاف ١/٥٣٩ ، ٥٤٠ .

على جملة ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ﴾ . وإلا فلما جاز تعدد الجواب بدون العاطف ، كما ذكره المرزوقي ، فمع العاطف أولى ، وجواب السؤال بالعراء عن العاطف أحرى»[1].

والبيتان اللذان وردا في شرح الحماسة للمرزوقي هما :

لَوْ كُنتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

إِذًا لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ الحَفِيظَةِ إِنْ ذو لُوثَةٍ لانَا

أما عمر الفارسي فيقول : «قوله (فقيل : وإذن لو ثبتوا) أراد أن زيادة «إذًا» في جواب «لو» لابد لها من فائدة زائدة لا تحصل من مجرد العطف ، وهي الدلالة على أن هذا الجزاء الأخير بعد ترتب التالي السابق على المقدم ، ولا تكلف فيه كما توهم ، وإنما قدر السؤال تحقيقًا للمعنى ، ولا إشكال في العطف ، لأنه معطوف على الجزاء لفظًا ، مميز عن سابقه بهذه النكتة»[2] .

وأنا لا أرتضي الاستئناف في كلام متصل بعضه ببعض ومرتب عليه ترتب الجزاء على الشرط كما ذهب السعد . أما ما قاله عمر الفارسي من أن تقدير السؤال تقدير معنوي فهو قريب مما أذهب إليه من أن الجواب يشعر بهذا التساؤل ، ولكنه يتغاضى عنه ويعتبره هاجسًا مضمرًا في النفس ولا ينزله منزلة الواقع . ولعل السيد الشريف يبيح لي مثل هذا الادعاء : «ليس يجب أن يجعل السؤال المنصب إليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب أن يجاب عنه»[3] .

والغرض من تجاهل السؤال الذي يشعر به الجواب الإلماح إلى أنه من الوضوح بحيث لا يسأل .

عطف الاستئناف على مقدر :

وقد تدخل الواو على الجملة المستأنفة ، فتشعر الواو بمعان مقدرة قبلها ، كما صرح أبو السعود في قوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ

---

(١) حاشية السعد ١٠٧/٢ .

(٢) الكشف ٦٥١/١ .

(٣) المصباح ٤٠٧/١ .

عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ (إبراهيم:١٥،١٦) من أن قوله تعالى ﴿ وَيُسْقَىٰ ﴾ معطوف على مقدر جوابًا عن سؤال سائل ، كأنه قيل : فماذا يكون إذًا ؟ فقيل : يلقى فيها ويسقى» [١] .

وقد أعجبني مثل ذلك من المرحوم الشيخ سليمان نوار في قول الشاعر :

أَرَى بَصَرِي عَنْ كُـلِّ يَـوْمٍ وَلَيْلَـةٍ يَكِلُّ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الخَطْوِ يقْصرُ

وَمَنْ يَصْحَبِ الأيَّامَ تِسْـعينَ حِجَّـةً يُغَيِّرْنَـهُ والـدَّهْرُ لا يَتَغَيَّـرُ

يقول : «انظر قوله (ومن يصحب إلخ) ، ألا يصح لك أن تقدر قبله سؤالاً هكذا : لماذا ترى بصرك في كل يوم يَكِلُّ وخطوك يقصر ؟ ألا يصح أن يكون البيت الثاني جوابًا هكذا ؛ لأن من يصحب الأيام تسعين حجة يتغير ويهرم ؟

أما أن البيت علة لما قبله ، فلا سبيل إلى جحده ، ولكن سبق لك أن المعطوف عليه قد يحذف ، وأنه تارة يكون قولاً ، وتارة يكون غير قول ، وفي القرآن كثير من هذا ، وينبغي أن تلتفت إلى أن العربي قد يحذف المعطوف عليه للتهويل ، وبيان أن المقام يحتاج إلى أكثر من جملة ، وكأني بالواو في قوله (ومن) قد لاحظ الشاعر قبلها من ومن ومن ، يكفينا أن نلاحظ العطف هكذا ، ومن يقاسِ أهوالاً مثلما قاسيت يضعفنه ، ومن يصحب الأيام تسعين حجة يغيرنه ، إذًا الواو عطفت علة مذكورة على علة محذوفة ، لا زالت الواو للعطف ومجموع المحذوف والمذكور هو الاستئناف» [٢] .

أسلوب الحوار بين الفصل والوصل :

جعل عبد القاهر من الاستئناف البياني كل ما جاء في القرآن من القول مفصولاً ، لأنه «جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال ، فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم (دخل قوم على فلان فقالوا كذا) أن يقولوا : فما قال هو ؟

---

(١) إرشاد العقل السليم ٣٩/٥ .

(٢) مذكرات في الفصل والوصل ص ١٠٦ .

ويقول المجيب : (قال كذا) ، أُخرج الكلام ذلك المخرج ، لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه» [1] ، وهو ملتفت في ذلك إلى ما قاله الفراء والطبري في قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ (البقرة:٦٧) ، وكلاهما يرى الفصل جائزًا بتقدير السؤال[2].

ويرى ابن الشجري في أماليه أن الأصل في المقاولات دخول الفاء ، وما لم يأت فيه الفاء فعلى إرادتها وتقديرها . يقول : ومما استمر فيه حذف الفاء من أوائل آيات متواليات قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ (الشعراء:٢٣، ٢٤) ، ثم يذكر الآيات التي يفصل فيها القول ، ويقول : «جميع هذه الآي الفاء مرادة في أوائلها» [3] .

وذلك تفسير نحوي ماض إلى قاعدة مقررة لدى النحاة ، وهي أن ترتيب قول على قول آخر يقتضي عطفه بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب ، والأقرب إلى طبيعة هذه اللغة وعادة أصحاب هذا اللسان في الإيجاز ، قول أبي حيان : «الجملة المفتتحة بالقول إذا كانت مرتبًا بعضها على بعض في المعنى ، فالأصح في لسان العرب أنها لا يؤتى فيها بحرف ترتب اكتفاء بالترتيب المعنوي» [4] ، وهو نفس ما قرره عبد القاهر من قبل ، متابعًا فيه الفراء والطبري ، معتمدًا على حسّ هذه اللغة ، وما درجت عليه طرائق أصحابها في التخاطب ، ورغم أن ذلك معروف ومشهور ، فقد ادعى الطاهر بن عاشور أنه اهتدى إلى سر الفصل في المحاورات بما لم يهتد إليه أحد . يقول «وإنما حذفوا العاطف في أمثاله كراهية تكرر العاطف بتكرير أفعال القول ، فإن المحاورة تقتضي الإعادة في الغالب ، فطردوا الباب ، فحذفوا العاطف في

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦١ .
(٢) راجع ص ٣٨ من هذا الكتاب .
(٣) الأمالي الشجرية ٣٧١/١ .
(٤) البحر المحيط ١٤٨/١ .

الجميع ، وهو كثير في التنزيل ، وربما عطفوا ذلك بالفاء لنكتة تقتضي مخالفة الاستعمال ، وإن كان العطف بالفاء هو الظاهر والأصل ، وهذا مما لم أسبق إلى كشفه من أساليب الاستعمال العربي»[1] .

وسواء كان الأصل هو العطف بالفاء أم الفصل ، فإن طرائق التعبير عند العرب تتنوع ، والافتنان في الأسلوب لا تحكمه قاعدة الفصل والوصل ، وإنما يهتدى إليه بسلامة الطبع وصدق الحس في الإحاطة بمقتضيات المقام ، فلا حصر لنماذج القول مفصولة وموصولة بالفاء أو الواو في كلام العرب وفي الذكر الحكيم .

عطف القول بالواو :

١- الإشعار بطيّ جزء من الحوار :

إذا تأملنا الحوار بين بني إسرائيل ونبيهم ، وكيف جاء الحوار مفصولاً في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة:٢٤٧) ، ثم جاء قول نبيهم معطوفًا بالواو في قوله ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٤٨) ، فذلك العطف للدلالة على أن هناك قولاً محذوفًا طلبوا فيه من نبيهم آية على ملك طالوت ، وهو ما صرح به الطبري حيث قال : «وهذا الخبر من الله تعالى ، ذكره عن نبيه الذي أخبر عنه ، به دليل على أن الملأ من بني إسرائيل الذي قيل لهم هذا القول لم يقروا ببعثة الله طالوت عليهم ملكًا ، إذ أخبرهم نبيهم بذلك ، وعرفهم فضيلته التي فضله الله بها ، ولكنهم سألوه الدلالة على صدق ما قال لهم من ذلك وأخبرهم به ، فتأويل الكلام إذ

---

(١) التحرير والتنوير ، الكتاب الثاني من الجزء الأول ، ص ٤٠١ .

كان الأمـر على ما وصفنا ، ﴿ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ ، فقالوا له : ما آية ذلك إن كنت من الصادقين ؟ قال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت» [1] .

فالواو أشعرت بأن قول النبي معطوف على قول لهم محذوف وليس متولداً عن القول المذكور ، ولو فصل لضاع غرض التنبيه إلى المحذوف . وقد أشار الألوسي إلى الغرض من الحذف فقال : «ولما لم يكن قولهم ذلك مذكوراً ليقع هذا جواباً له صراحة ، أعاد الفاعل ليغاير ما علم صراحة كونه جواباً ، وإنما لم يجر ذلك المجرى بأن يذكر مقولهم ويكون هذا جواباً له ، ويكتفي بالإضمار كما اكتفى به أولاً للإيماء إلى أن ذلك السؤال للنبي بعد تصديقهم له وبيانه لهم ما استفهموا عنه مما لا ينبغي أن يكون حتى يجاب ، لأن له شبهًا تامًا بالتعنت حينئذ ، وإن عُدَّ من باب السؤال لتقوية العلم» [2] .

ومما هو قريب من ذلك قول الله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ﴾ (الأنعام:١٢٨) ، فعطف القول بالواو لأن الجواب لم يكن من المخاطبين ، فدل على أن المخاطبين عجزوا عن الجواب ، فالواو تنادي بهذا العجز وتشير إليه ، فإما أنهم أجابوا بما لا يستحق الذكر لتفاهته ، أو أنهم سكتوا وقال الأولياء ما قالوه ، وهذا ما أشار إليه أبو السعود : «ولعل الاقتصار على حكاية كلام الضالين ، للإيذان بأن المضلين قد أفحموا بالمرة ، فلم يقدروا على التكلم أصلاً» [3] .

٢- عطف القول لاختلاف القائلين :

في قصة شعيب مع قومه بعد أن دعاهم إلى الله ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ ﴾ (الأعراف:٨٨) ، ثم عطف عليه قوله ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٣١٥ .

(٢) روح المعاني ٢/١٦٧ ، ١٦٨ .

(٣) إرشاد العقل السليم ٣/١٨٥ .

﴿ لَخَٰسِرُونَ ﴾ (الأعراف:٩٠) ، فأشار بالعطف إلى أن القائلين فريق آخر من كفرة قومه ، ولكنهم دون الأولين في المنزلة والشرف ، ولذلك وصف الأولين بالاستكبار والآخرين بالكفر ، وهذا راجع إلى ما قاله أبو السعود : «ولعل هؤلاء غير أولئك المستكبرين ، ودونهم في الرتبة ، شأنهم الوساطة بينهم وبين العامة ، والقيام بأمورهم ، حسبما يراه المستكبرون»[1] .

وكذلك الحوار الذي دار بين الرسل وقومهم في سورة إبراهيم ، ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (إبراهيم :١٠) فكان ردهم ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ (إبراهيم :١٠) ، ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (إبراهيم :١١) ، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ (إبراهيم:١٣) ، فلو كان الذين كفروا هم أنفسهم الذين وقعت منهم الردود على الأنبياء ، لكان استمراراً للحوار يحسن الفصل ، فلما عطف كان دلالة على أن هؤلاء خاصة قومه والمستكبرون منهم وذوو التسلط فيهم ، ولذلك غيَّر طريقة التعبير بالإظهار بعد الإضمار ، مسجلاً عليهم كفرهم بالصلة الملوحة بتميزهم في الكفر عما سواهم .

٣- حكاية الأقوال للموازنة بينها :

وقد يأتي القول معطوفًا على قول سابق لا بقصد استحضار الحوار ، ولكن بقصد الموازنة بين رأيين متناقضين ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣٢﴾ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ ﴾ (المؤمنون:٣٢،٣٣) .

فليس المقصود نقل الحوار كما جرى ، ولكن القصد إلى حكاية الأقوال للموازنة بينها، فهو كما قال الزمخشري: «عطف لما قالوه على ما قاله، ومعناه: أنه اجتمع في الحصول على هذا الحق وهذا الباطل ، وشتان ما هما»[2].

---

(١) إرشاد العقل السليم ٢٥١/٣ .

(٢) الكشاف ٣١/٣ .

وعلى هذا النحو من عدم القصد إلى نقل الحوار ، وإنما إلى حكاية أقوال حدثت في أماكن مختلفة ، وأزمان متفرقة ، جمع بينها القرآن بقصد الموازنة بينها ، وأخذ العبرة منها ، جاء قوله تعالى حكاية عن فرعون وموسى عليه السلام ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ۝ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾ (غافر:٢٦،٢٧) .

فما قاله فرعون لم يكن حوارًا بينه وبين موسى ، ولكنه رأيٌ خاطب به ملأه وأنصاره في مواجهة موسى ، الذي نقل إليه ما دار في مجلس فرعون فقال ما قال ، مستعيذًا بالله من شر فرعون وملئه . يدلني على ذلك ما قاله الزمخشري : «لما سمع موسى عليه السلام بما أجراه فرعون من حديث قتله قال لقومه ﴿ إِنِّي عُذْتُ ﴾ بالله» [1] .

لذا جاء العطف على سبيل حكاية أقوال بقصد الموازنة بينها .

ثالثًا : كمال الانقطاع

تعبير الانقطاع أحد المصطلحات اللغوية التي غزت ميدان البلاغة ، وافدةً من المسائل النحوية ، وأصبحت تشكل معلمًا مهمًا من معالم الفصل في الدراسات البلاغية ، ورغم شيوع هذا المصطلح بين البيانيين ، فإنه لم يأخذ حقه من التأصيل والكشف عن ماهيته ، مما يبدو لي أنه أسيء فهمه في موطنه من باب الفصل والوصل ، وحين أعرض لبيان ذلك فلا أبتغي الاعتراض على مجرد التسمية ، فإن أسماء المصطلحات في رأيي لا تستحق إعادة النظر فيها ، إلا إذا توقف على مدلولها تجاوز في فهم النصوص وتقويمها ، وهو ما حدث بالنسبة لهذا المصطلح ، ولا أحسب عبد القاهر استعمل هذا اللفظ إلا تأثرًا بثقافته النحوية ، فما الذي أراده النحاة بتعبير الانقطاع ؟

---

(١) الكشاف ٣/٤٢٣ .

يجيب على ذلك سيبويه :

« وقال ابن أحمر فيما جاء منقطعًا من (أنْ) :

يُعَـــالِجُ عَـــاقِرًا أَعْيَـــتْ عَلَيْـــه لِيُلْقِحَهَـــا فَيُنْتِجُهَـــا حُـــوَارَا

كأنه قال : يعالج فإذا هو ينتجها ، وإن شئت على الابتداء .

ومما جاء منقطعًا قول الشاعر :

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًـا إِذَا قَضَـى قَضِـــيَّتَهُ أَن لا يَجُـــورَ وَيَقْصِـــدُ

كأنه قال : عليه غير الجور ، ولكنه يقصد أو هو قاصد ، فابتدأ ، ولم يحمل الكلام على أنْ ، كما تقول : عليه أن لا يجور ، وينبغي له كذا وكذا ، فالابتداء في هذا أسبق وأعرف »[1] .

ولا يخفى على المتأمل أن سيبويه لا يقصد بالانقطاع سوى الانقطاع في الإعراب ، وعدم نصب الفعل المنقطع بأنْ ، بمعنى أنه يمنع عطف الفعل على الفعل قبله حتى لا يشاركه في إعرابه ، وهذا لا يعني الانقطاع في المعنى ، ضرورة أن الفعل المستأنف بعد الفاء أو الواو يحمل ضميرًا ، ولا يمكن ابتداء كلام ابتداءً محضًا لا صلة له بما سبقه ، وهو يحمل ضميرًا للكلام قبله ، فإذا امتنع عطفه على الفعل قبله فهذا لا يمنع عطف الجملة المستأنفة على الجملة قبلها ، وهذا هو ما يجب أن يحمل عليه تعبير الانقطاع ، كما أفصح عن ذلك المبرد في المقتضب بما لا غموض فيه : « وإن شئت قلت : من يأتِني آتِه وأكرِمُه ، أي : وأنا أكرمه ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فصلْته مما قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة . وتقول في الفاء : من يأتِني آتِه فأكرمُه ، على القطع من الأول ، وعطف جملة على جملة »[2] .

فالواو إذن عاطفة جملة على جملة ، وليست عاطفة فعلاً على فعل ، لأنه لم يقصد تشريك الفعل لما قبله في إعرابه ، وهذا لا ينافي كون الواو للعطف بين

---

(١) الكتاب ١/٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٢) المقتضب ٢/٦٤ .

الجمل ، وتسميتها بواو الاستئناف ـ كما في المغني ـ لا يخرجها عن هذا الإطار ، فهي تستأنف جملة جديدة معطوفة على جملة سابقة . ودعنا نتأمل قول سيبويه : « وقال عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ ، ثم قال سبحانه : ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ ﴾ ، فجاءت منقطعة من الأول ؛ لأنه أراد (ولا يأمركم الله) . وقد نصبها بعضهم على قوله (وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا)[1] .

فأي انقطاع يفهم بين جملتين تحقق فيهما كل مناسبات الجمع ، في المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل ؟ وما قيمة الواو إذا لم تؤد دورها في الجمع بين الجملتين ؟ ليس أمامنا فهم سوى الانقطاع في الإعراب ، بمعنى عدم نصب الفعل المنقطع ، لئلا يشارك المقطوع عنه في حركة إعرابه ، فيكون رفعه على ابتداء جملة جديدة ، تلتحم بما قبلها عن طريق عطف الجمل ، لا عطف المفردات ، فتعبير الانقطاع لا يعدو أن يكون صناعة نحوية تبتغي صحة الإعراب ، وليست تلك مهمة رجل البلاغة ، الذي يجب أن يلتفت في المقام الأول إلى المعاني المتولدة عن أحكام النحو ، دون أن ينشغل بما هو صميم دراسة النحاة . وقد نبه صاحب البرهان إلى أنه « قد يقع في كلامهم هذا تفسير معنى ، وهذا تفسير إعراب ، والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية ، وتفسير المعنى لا يضر مخالفة ذلك »[2] .

وهذا يعطي الحق لأصحاب المعاني أن يتجاوزوا قوانين النحاة ، إذا تطلب منهم المعنى ذلك ، لأنهم في فلك المعاني يدورون حيث تدور . وخلاصة القول أن التعبير بالانقطاع دخيل على الدراسات البلاغية ، وكان أولى أن يقر حيث هو في كتب النحاة ، وفي دائرته المحدودة بالانقطاع عن حركة الإعراب ، كما أراد له أصحابه ، ولو حدث ذلك لأزلنا عن كاهل البلاغة عبئًا ثقيلاً من المناقشات التي دارت حول هذا المصطلح شكلاً ومضمونًا .

---

(١) الكتاب ١/٤٣٠ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ١/٣٠٤ .

فإذا تجاوزنا ساحة النحاة إلى حيث قر هذا المصطلح في مكانه من أبحاث البلغاء ، وجدناه يأخذ مفهومًا آخر ، حيث صار عَلَمًا على موطن من مواطن الفصل ، يسمى كمال الانقطاع . وبتتبع كلام البلاغيين يظهر أنه يطلق على ثلاثة أنواع من الجمل ، وهي : ما فقد الجامع بينها ، وما فقد فيها التناسب خبرًا وطلبًا ، وما كان بينها جامع غير ملتفت إليه ، والنوع الأخير مما صرح به السكاكي .

وسأعفي القارئ من الحديث عن النوع الأول ، لأنه لا وجود له في أدنى الأساليب العربية بلاغة ، فضلاً عن قمتها المتمثلة في القرآن الكريم موضوع دراستنا . ويكفي أن الإمام عبد القاهر صاحب الفكرة لم يمثل له بمثال واحد ، وأكتفي بما قاله المرحوم الدكتور سيد حجاب ، فهو مما أغناني عن عناء لا طائل وراءه . يقول : « ولإخراج الأمثلة التي عَدمت الجامع بين جملها من دائرة العمل البلاغي ، يجب أن تضيق دائرة الفصل لكمال الانقطاع ، فيكون إما للاختلاف خبرًا وطلبًا ، كقول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُهُم أَرْسُو نُزاوِلُها فَكُلّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَار

وإما لبعد المناسبة أو خفائها ـ لا انعدامها ـ وهو أحد أمرين ذكرهما السكاكي في هذا المقام ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (البقرة :٦) بالنسبة لما قبله » [1] .

ولا يعني ذلك أنني أوافقه في جعل الاختلاف بالخبر والإنشاء داعيًا من دواعي الفصل بين الجمل ، فإن هذه الدراسة سوف تكشف عن اهتزاز هذه القاعدة ، من خلال النماذج القرآنية التي جاءت موصولة واضطربت فيها أقوال المفسرين والبلاغيين .

وإنني لأعجب كيف يقول به البلاغيون ويخالفون فيه النحاة ، مع أنه مجرد صناعة نحوية ؟ ولو اتفق النحاة على وجوب الفصل لهذا السبب ، لكان لهم

---

(١) منهج البحث البلاغي بين عبد القاهر والسكاكي ص ٣٠١ .

عذرهم ، وأعجب من ذلك أن يُدَّعى إجماع أصحاب المعاني على الفصل بين الخبر والإنشاء ، ويبيح العطف شيخ النحاة وإمامهم سيبويه ، وكان أجدر بالبلاغيين أن يتلمسوا أسرار هذه المخالفة ، لا أن يجعلوها هدفًا يقوم على أساسه الفصل في كمال الانقطاع ، لدرجة أصبح البحث فيها عن الجامع لا قيمة له ، إذا لم يتحقق التناسب خبرًا وإنشاءً ، حتى قال السيد في المصباح : (إن اختلافهما خبرًا وطلبًا سبب مستقل لكمال الانقطاع ، بحيث إذا جاء معه عدم الجامع لم يعتد به ، ولا يقال حينئذ اجتمع هناك للانقطاع سببان» [1] .

ولا أدري لإصرار البلاغيين عليه سببًا مع كثرة النماذج التي تقوض حكمهم شعرًا ونثرًا ، وخاصة ما جاء في التنزيل ، وهو من الكثرة والوضوح بحيث تعجز كل تأويلاتهم عن ملاحقته ، فهل ذلك راجع إلى اتباع عرف اللغة في الاستعمال الأغلب ، كما يقول المرحوم الدكتور سيد حجاب؟ [2] .

نترك أصحاب الشروح يجيبون . يقول السبكي : «وحاصله أن أهل هذا الفن متفقون على منعه ، وظاهر كلام النحاة جوازه ، ولا خلاف بين الفريقين ؛ لأنه عند من جوزه يجوزه لغة ، ولا يجوزه بلاغة» [3] ، ويسارع ابن يعقوب للرد على ذلك بقوله : «وفيه نظر ، لأن الجائز لغة ما لم يكن نادرًا لا ينافي البلاغة» [4] .

فالعرف اللغوي إذن لا يمنع العطف ، وإنما الذي يمنعه العرف البلاغي . والبلاغيون لا يبينون عن النكتة البلاغية في عدم إباحة ما تبيحه اللغة .

وإذا ذهبنا إلى الشواهد الأدبية نحكمها في هذه الخصومة ، تكاثرت النماذج وتعاضدت على نقض ادعاء البلاغيين .

ومن حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام أنقل هذا النص تعليقًا على قول حسان بن ثابت :

---

(١) المصباح ١/٣٨٠ .
(٢) منهج البحث البلاغي ص ٣٠٢ .
(٣) عروس الأفراح ٣/٢٦ ، ٢٧ .
(٤) مواهب الفتاح ٣/٢٦ .

تَنَاغَى لَدَى الأَبْوَابِ حُـورًا نَوَاعِمًـا وَكَحِّـلْ مَآقِيـكَ الحِسَـانَ بِإِثْمِـدِ

« فظهر فيما قدمنا أن هذا البيت ليس له تعلق إلا بالبيت السابق المتصل به ، وليس فيه أمر أو نهي ، لا لفظًا ولا معنى فقط ، ولو كان فيه ذلك لكان قوله (وكحل) معطوفًا عليه ، فلما انتفى ما يصلح أن يكون معطوفًا عليه تعين أن يكون معطوفًا على جملة تناغى ، إذ ليس ما يصلح أن يعطف عليه موجودًا غير « تناغى » ، فثبت الاستدلال به على جواز عطف الإنشاء على الخبر » [1] .

وللمرزوقي لمحة دقيقة تشير إلى طريقة العرب في تغيير الأسلوب ، جريًا على إلف لهم في الافتنان وحسن التصرف ، وذلك حيث يقول : « والعرب قد تجمع في الخطاب أو الإخبار بين عدة ، ثم تقبل أو تلتفت من بينهم إلى واحد؛ لكونه أكبرهم أو أحسنهم سماعًا لما يلقى إليه أو أخصهم بالحال التي تنطق بالشكوى بينهم ، فتفرده بكلام » [2] .

وهو كلام جيد لو فهم بطريقة أشمل من مجرد الالتفات ؛ لأنها تعلل لظاهرتين من الظواهر البلاغية : أولاهما تغيير طريقة التعبير بما اصطلح على تسميته بالالتفات ، والثانية التنقل بين الخبر والإنشاء ، إذا كان المقام يقتضي ذلك ؛ لكون المخاطب أخص بالحال أو أهم أو أجدر بالاستماع ، وغير ذلك . وهاك مثلاً مما جمع بين الالتفات والانتقال من الخبر إلى الإنشاء ذكره المرزوقي :

أَتَتْنَا فَحَيَّتْ ثُـمَّ قَامَـتْ فَوَدَّعَـتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَـادَت الـنَّفْسُ تَزْهَـقُ

فَلا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّـعْتُ بَعْـدَكُم لِشَيءٍ وَلا أَنِّي مِـنَ المَـوْتِ أَفْـرَقُ

ترك الإخبار عنها ، وأقبل عليها يخاطبها جريًا على عادتهم في التنقل والافتنان في التصرف » [3] .

---

(١) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام ص ١٦٧ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٨/١ .

(٣) المصدر السابق ٥٤/١ .

ولعل الدكتور جلال الذهبي كان يلتفت إلى هذه الطريقة العربية ، والإلف اللغوي لهذا اللسان . حين قال : « والأعجب من هذا أن تسود هذه النظرية الضيقة المحدودة ، وتنزوي النظرة الشاسعة المحيطة بأطراف الموضوع وجوانب المعنى ، وأن الوفاء بالمعنى قد يقتضي تنويع الحديث ، وتنقله بين الخبر والإنشاء ، وكلام رب العزة خير شاهد على ذلك» [1] .

وعلى هذه الطريقة تتابعت نماذج القرآن الكريم ، مبرهنة على قدرة هذه اللغة في إثارة العقل والوجدان بهذا التنوع في فنون التعبير ، والتنقل بين الخبر والإنشاء ، في حركة موقظة للنفس والشعور ، منبهة إلى ما يحيط بها من رموز وإيحاءات ، وإليك بعضًا من هذه اللمحات :

ترك التناسب للتهكم :

مما عدل فيه عن التناسب بين الجملتين خبرًا أو إنشاء ، قوله تعالى على لسان هود عليه السلام : ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ (هود:٥٤) ، فلو روعي التوافق اللفظي بين الجملتين في الخبرية ، لقيل « أشهد الله وأشهدكم» ، ولكنه عدل إلى الأمر ؛ أولاً : ليباين بين إشهاد الله وشهادتهم . وثانيًا : الإيحاء بأنه لا يأبه بشهادتهم ، ويسخر منهم ومن معتقداتهم ، وذلك ما أبان عنه الزمخشري : « فإن قلت : هلا قيل إني أشهد الله وأشهدكم ؟ قلت : لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت ، في معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول ؛ لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه : اشهد على أني لا أحبك ، تهكمًا به واستهانة بحاله»[2]. وقال ابن المنير : « وتلخيص ما قاله أن صيغة الخبر لا تحتمل سوى الإخبار بوقوع الإشهاد منه ، فلما كان

---

(١) الفخر الرازي والبلاغة العربية ص ٤٦ .

(٢) الكشاف ٢/٢٧٦ .

إشهاده لله واقعًا محققًا عبر عنه بصيغة الخبر ، لأنه إشهاد صحيح ثابت ، وعبر في جانبهم بصيغة الأمر التي تتضمن الاستهانة بدينهم وقلة المبالاة بهم ، وهو مراده في هذا المقام معهم ، ويحتمل أن يكون إشهاده لهم حقيقة ، والغرض إقامة الحجة عليهم ، وإنما عدل إلى صيغة الأمر عن صيغة الخبر ؛ للتمييز بين خطابه لله تعالى وخطابه لهم ، بأن يعبر عن خطاب الله تعالى بصيغة الخبر ، التي هي أجل وأوقر للمخاطب من صيغة الأمر » [1] .

ولا أرى مانعًا في اجتماع النكتتين ، فتوقير الله بلفظ الخبر قائم ، مع الاستهانة بالمخاطبين في العدول عنه إلى الأمر ، سواء قصد حقيقة الإشهاد أو التهكم بالشهود ، والتهكم والسخرية غاية في الوضوح في بيت حسان ابن ثابت :

تَنَاغَى لَدَى الأَبْوَابِ حُورًا نَوَاعِمًا وَكَحِّلْ مَآقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ

فهل هناك ما هو أشد تهكمًا واستهزاء من عده من النساء الحريصات على تزيين أنفسهن ، والتفرغ للإغراء والفتنة ؟ وهل هناك ما هو أقضى على الرجولة من ذلك ؟

يقول البغدادي : « هذا ولا يخفى أن كلام حسان في معرض الاستهزاء بقيس والاستخفاف به ، من حيث جعله كالنساء في ملازمتهن البيوت ومحادثة بعضهن بعضًا » [2] .

ومما هو جار مجرى التهكم والسخرية ، العدول إلى الأمر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ ۝ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ ۝ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝ وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ (يس:٥٥-٥٩) .

---

(١) الإنصاف ٢/٢٧٦ .

(٢) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ص ١٦٧ .

ياله من استخفاف واحتقار للمجرمين ، أن يلتفت إليهم رب العزة وملائكته بعد الإخبار عن نعيم المؤمنين ، والتسليم عليهم من رب رحيم ، ويخاطبوا بهذا الأمر الذي يحمل في طياته معنى التهكم والتحقير ، ثم يُتخير للأمر لفظ يدل ظاهره على التكريم ، وحقيقة الأمر فيه طلب الابتعاد عن عباده المخلصين ، كما يبعد الأجرب عن الصحيح نفوراً منه وتقززًا ، وقارن - إن شئت - بين ما يقال للمؤمنين وما يقال للمجرمين ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ، وليتأول بعد ذلك المتأولون ما شاءوا من صيغ لفظية ، يصححون بها عطف الأمر على مشاكل لفظي له ، وليقل الطيبي في تبيانه : « عطف ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ﴾ على ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ بعد أن ضمنه معنى الطلب »[1].

فالمهم أنه معطوف على جملة خبرية ، وأن العدول إلى صيغة الإنشاء له نكتته التي لا تخفى ، ولا يعنينا بعد ذلك أن يُتكلف له مشاكل يعطف عليه بالتضمين أو الحذف .

التشديد والتنبيه على أهمية المأمور به أو المنهي عنه :

نلمح ذلك التشديد والاهتمام في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ (النساء:١٠٥) فها هنا سر وراء العدول من صيغة الخبر إلى النهي في قوله : ﴿ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ يفسره سبب النزول ، وذلك أن طعمة بن أبيرق سرق درعًا من قتادة بن النعمان ، وخبأها عند يهودي ، فلما ضبطت لدى اليهودي تبرأ طعمة من سرقتها ، وألصقها باليهودي ، وجاء قوم طعمة إلى الرسول « فسألوه أن يجادل عن صاحبهم ، وقالوا إن لم تفعل هلك صاحبنا وافتضح وبرئ اليهودي ، فهمَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل - وكان هواه معهم - وأن يعاقب اليهودي حتى أنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ

---

(١) التبيان للطيبي ص ٦٧ .

إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ الآية»[1] ، هذا ما ذكره النيسابوري في أسباب النزول ، وذكره بتطويل شديد الطبري في تفسيره ، والروايات متعاضدة على أن الرسول همَّ بفعل اقتضى من الله هذا العتاب ، ولعله مال بطبعه إلى نصرة طعمة ، بسبب أنه كان في الظاهر من المسلمين[2]. فناسب ذلك أن ينتقل من لفظ الخبر إلى النهي ، إيماء إلى أهمية المنهي عنه ، والتشديد على المخاطب فيما نهى عنه . ذلك هو السر الذي يتضاءل أمامه البحث عن مشاكل لفظي تصحيحًا لقاعدة العطف للتناسب ، كما تراه من قول أبي السعود : «والنهي معطوف على أمر ينسحب عليه النظم الكريم كأنه قيل : فاحكم به ولا تكن» [3] ، فهذا التقدير لا يبتغي سوى الهروب من عطف الإنشاء على الخبر ، وإلا فما فائدة الأمر بالحكم وهو مفهوم من قوله ﴿لِتَحْكُمَ﴾ ؟

وفي قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ (النساء:١٩) ، تلمح إقبال الله على المخاطبين بالنهي تشديدًا عليهم في أمر أشد خطرًا من المعطوف عليه ، فالأول يتناول ضررا ماديا يقع على النساء ، وفي المعطوف يضاف إلى الضرر المادي ضرر نفسي يتضمن امتهانًا لحقوقهن الإنسانية ، مما اقتضى تغيير طريقة التعبير من الخبر إلى النهي ، هذا ما ألمسه في بلاغة العطف هنا ، وأدعك بعد ذلك مع تعليلاتهم . يقول أبو حيان : «فإن قلنا شرط عطف الجمل المناسبة ، فالمناسبة أن تلك الخبرية تضمنت معنى النهي ، كأنه قال : لا ترثوا النساء كرهًا ، فإنه غير حلال لكم ، ولا تعضلوهن ، وإن قلنا لا يشترط في العطف المناسبة ، وهو مذهب سيبويه ، فظاهر» [4] ، ومما نحن فيه من العدول إلى الأمر للاهتمام به ، والذي جعل شراح الكشاف يقرون بصحة عطف الإنشاء على الخبر ، قوله تعالى : ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ

---

(١) أسباب النزول ص ١٣٤ .
(٢) انظر مفاتيح الغيب ٣/٣١٠ .
(٣) إرشاد العقل السليم ٢/٢٢٩ .
(٤) البحر المحيط ٣/٢٠٤ .

﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ (البقرة:٢٣٦) . يقول السعد : «قوله (ولكن المتعة) إشارة إلى أن قوله ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ عطف على ما هو في موقع الجزاء ، أي إذا طلقتم بدون المسيس والفرض فلا مهر لهن ، ومتعوهن بمعنى أن الحكم هذا وذاك ، فلا يضر عطف الإنشاء على الإخبار» [١] .

وفي الكشف يقول عمر الفارسي : «قوله (فليس لها نصف المهر ولكن المتعة) فيه إيماء إلى أن قوله تعالى : ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ عطف على ما هو جزاء في المعنى ، كأنه قيل إن طلقتم النساء فلا جناح ، ومتعوهن ، وعطف الطلبي على الخبرى لأن الجزاء جامع جعلهما كالمفردين» [٢] . ويعلق الشهاب على ذلك : «وهو يقتضي أن عطف الإنشاء على الخبر غير ممنوع في الجزاء ، وهو وجه وجيه وفائدة جديدة» [٣] ، وأنبه هنا إلى أن السعد تكرر منه إجازة العطف بين الخبر والطلب في حاشيته ، ففي قوله تعالى من سورة الأنعام ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ (الأنعام:٢٧) يقول : «قوله (على وجه الإثبات)، أي دون التمني ، يريد أنه ليس عطفًا على ﴿نُرَدُّ﴾ ليدخل تحت التمني ، ويكون المعنى ليتنا لا نكذب ، بل هو عطف على التمني ، عطف إخبار على إنشاء ، وهو جائز باقتضاء المقام» [٤] ، وذلك مما يخدش القول بأن علماء البلاغة مجمعون على منع العطف بين الجمل المختلفة خبرًا وطلبًا . بقي أن نقول إن العدول عن الخبر إلى الإنشاء في الآية اقتضاه مقام التشديد على الأمر بالمتعة ، والاهتمام به ؛ حتى لا يظن المخاطبون أن طلاقهن قبل المسيس يحرمهن من المهر والمتعة معًا .

ومما هو جلي في ذلك قوله تعالى في زوجات الرسول : ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ وَلَآ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ وَلَا نِسَآئِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ﴾ (الأحزاب:٥٥) ، فلأهمية الأمر

---

(١) حاشية السعد ١/٥٥٨ .
(٢) الكشف ١/٤٢٩ .
(٣) حاشية الشهاب ٢/٣٢٤ .
(٤) حاشية السعد ٢/٣٠٨ .

بالتقوى بعد سياق الأمر بالاحتجاب ، غيَّر القرآن طريقة التعبير من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخبر إلى الأمر ؛ لتستحضر أمهات المؤمنين جلال الموقف ، والله يقبل عليهن مخاطبًا آمرًا ، فيترسخ في قلوبهن ما أمرن به ، ويتمثلنه أبدًا في ظواهر أعمالهن وبواطنها . يقول الدكتور أبو موسى : «وترى الأسلوب في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ ﴾ ينفتل إلى أمهات المؤمنين ؛ ليخاطبهن خطابًا مباشرًا، ويصير الموقف موقف حضور ، وأمهات المؤمنين يسمعن من الرحمن سماع المخاطب ، وفي ذلك غاية الاهتمام بالأمر بالتقوى في سياق تطهير القلوب ، وقطع خواطر السوء» [1] .

ولأهمية التشريع الذي يقتلع عادات الجاهلية ـ والمرء أسير عاداته كما يقولون ـ عدل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر في قوله ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۚ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ (البقرة:١٨٩) ، فأنت ترى التصريح بالأمر بعد النهي عن ضده ، والعدول من الخبر إلى الأمر في قوله ﴿ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ ، وذلك للتنبيه على أهمية الإقلاع عما كانوا يأتونه من عادات نقضها الإسلام ، وسيان بعد ذلك أن يؤول المعطوف بخبر أو يظل على الإنشاء ، فهذا أمر لفظي لا يعبأ به . المهم أنه معطوف على جملة ليس البر ، وأنه عدل إليه لنكتة ، وليقل بعد ذلك عبد الحكيم أن قوله تعالى ﴿ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ معطوف على قوله ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ ﴾ ، إلا أنه في تأويل ولا تأتوا البيوت من ظهورها ، أو لكونه مفعول القول ، وعطف الإنشاء على الإخبار جائز فيما له محل من الإعراب ، سيما بعد القول [2] .

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى أن ما ذهب إليه الزمخشري ، ومن اقتفى أثره من القول بعطف القصة ، ما كان إلا محاولة للتهرب من الإقرار بصحة العطف

---

(١) من أسرار التعبير القرآني ص ٢٧٠ .

(٢) حاشية عبد الحكيم على البيضاوي ورقة ٣٧٩ .

بين الخبر والطلب، فكلما اعترضهم مثال لا يجدون له مبررًا في ترك المشاكلة، فرّوا إلى القول بأنه من عطف المضمون على المضمون، أو القصة على القصة، خروجًا من الإشكال، وكأن الشهاب أحس بذلك فقال: «فإن قلت: لو جوزنا هذا لزم صحة العطف في كل خبر وإنشاء، ولا قائل به، لأن كل كلام يجوز قطع النظر عن خصوصه؟ قلت: لو التزم هذا لا محذور فيه، مع أنه قد يقال لابد له من اقتضاء المقام، وكون المتكلم بليغًا يلمح خلاف مقتضى الظاهر»[1].

أما النوع الثالث من كمال الانقطاع، وهو ما تحقق فيه جامع غير ملتفت إليه فقد مثل له السكاكي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (البقرة:٦)، وألحق القطع فيه بمثال صنعه، وهو قوله (خاتمي ضيق. خفي ضيق) ثم قال: «والفصل لازم للانقطاع؛ لأن الواو كما عرفت معناه الجمع، والعطف بالواو في مثله يبرز في معرض التوخي للجمع بين الضب والنون»[2]، وهو دليل جديد على أن هذه الضوابط التي وضعوها للفصل والوصل ليست محكمة، فأي جملتين مهما تحققت فيهما دواعي التناسب، يمكن فصلهما بحكم أن الجامع غير ملتفت إليه.

رابعًا: شبه كمال الانقطاع:

هو أحد وجوه الفصل التي أطلقت على نوعين من الجمل التي يجب فصلها، وهما القطع للوجوب، والقطع للاحتياط، والأول قال به عبد القاهر، والثاني من إضافات السكاكي، ومثل له بقوله:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا ... بَدَلا أَرَاهَا فِي الضَّلالِ تَهِيمُ

وهو مثال فرد رده كثير من الباحثين، فضلاً عن أن السكاكي نفسه أجاز فيه وجهًا آخر للفصل على طريق الاستئناف البياني، لذلك فإنني سأعرض عنه صفحًا.

---

(١) حاشية الشهاب ٢/٥٧.

(٢) مفتاح العلوم ص ١٣٠.

أما القطع للوجوب فقد مثل له عبد القاهر بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (البقرة ١٤،١٥) ، وعلل امتناع عطف ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ على ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ «لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفًا على ما هو حكاية عنهم ، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى إلى كونه حكاية عنهم ، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون ، وأن الله تعالى معاقبهم عليه»[1] ، أما امتناع عطفه على ﴿ قَالُوٓا ﴾ ، فلأن « ﴿ قَالُوٓا ﴾ ههنا جواب شرط ، فلو عطف قوله ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ عليه للزم إدخاله في حكمه ، من كونه جوابًا ، وذلك لا يصح»[2].

وكلا الوجهين في امتناع العطف مما تنقضه أساليب القرآن الكريم ، ولذلك أعرض عنه الزمخشري وشراح كشافه . يقول الزمخشري : «فإن قلت : كيف ابتدئ قوله ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ولم يعطف على الكلام قبله ؟ قلت : هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة»[3] . ويعلق السعد على قوله : «يعني ليس ترك العطف لمجرد أن يتوهم العطف على ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ فيكون من مقول المنافقين ، أو على ﴿ قَالُوٓا ﴾ فيقيد بالظرف ، أعني ﴿ وَإِذَا خَلَوْا ﴾»[4] .

ويقول السيد في حاشيته على الكشاف : «أي ليس ترك العطف فيه لدفع توهم كونه معطوفًا على ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ فيندرج في مقول المنافقين ، أو على ﴿ قَالُوٓا ﴾ فيتقيد بالظرف ، يعني ﴿ وَإِذَا خَلَوْا ﴾ ، بل هو لكونه استئنافًا»[5].

أما عبد الحكيم في حاشيته على البيضاوي فيعلل ترك العطف بقوله : «لأن العطف يدل على ارتباط بما تقدم وكونه جزءًا له ، فإذا قطع عنه دل على عدم الارتباط به ، وعدم كونه في مقابله ، وينتقل منه بمعونة المقام إلى أن ذلك لبلوغه في مرتبة الكمال بحيث لا يؤبه باستهزائهم في مقابلته»[6].

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٦ .
(٢) المصدر السابق ص ١٥٧ .
(٣) الكشاف ١٨٧/١ .
(٤) حاشية السعد ١٩٤/١ .
(٥) حاشية السيد على الكشاف ١٨٧/١ .
(٦) حاشية عبد الحكيم ورقة ١١٩.

وهذا تعليل بالغ الدقة ، وهو الذي أحسبه سر بلاغة الفصل في هذا الموضع ، وأضيف إليه نكتة أخرى أدركتها من تتبع مواطن الفصل والوصل في مثل هذا النوع ، الذي يرد به الله على ادعاءات المشركين . هذه النكتة هي أن الواو تقتضي الجمع ، فلو عطف جواب الله على قولهم ، لأفهم ذلك اجتماع مضمون الجملتين ، كما تنبه لذلك ابن المنير حيث قال : « لو عطف لأشعر بأن الغرض في اجتماع مضمون الجملتين »[1] ، مع أن الغرض هو إبطال قولهم ونقضه ، واعتبار استهزائهم مما لا يؤبه له فهو كالمعدوم ، أمام استهزاء الله الأبلغ ، فالفصل هو الذي يحقق غرض إبطال قولهم ، والإشارة إلى أنهم لن ينالوا من شوكة المسلمين بمعية الله معهم ، وتوليه الدفاع عنهم ، فالاستهزاء بهم وحدهم ، وكيدهم مردود عليهم .

وقول عبد القاهر إن ترك العطف لدفع توهم دخوله في حكاية قول المنافقين مردود بوجهين :

الأول :

أن هذا التوهم يفترض غباء المتلقي ، وذهاب إدراكه ، وعدم تيقظه ، لدرجة أنه لا يميز بين قولين متناقضين ، أحدهما رد للآخر فيحسبهما قولاً واحدًا ، وهذا ما لا يفترضه القرآن فيمن تلقوه ، وهم قوم جاء القرآن ليتحداهم ، ولا قيمة لإعجاز القرآن إذا تحدى قومًا بهذه الغفلة والعجز عن إدراك ما لا لبس فيه ولا غموض ، والأمر الثاني أن كثيرًا من النماذج الأدبية وآيات القرآن ، عطف فيها الرد على القول ، ولم يراع مثل هذا الوهم ، وإن كان قد روعي فيها أسرار بلاغية اقتضت عطفها كما اقتضى المقام هنا تركه .

ولا أحسب عبد القاهر اندفع إلى هذا القول ـ وهو العلامة النابه ـ إلا محاولة للحفاظ على ضوابطه التي وضعها للفصل والوصل ، حيث وجد في هذه الآية تواردًا على قاعدة الوصل للتوسط بين الكمالين ، بعد أن تحققت

---

(١) الإنصاف لابن المنير ١٨٧/١ .

مناسبة العطف بين المسندين والمسند إليهما ، ومع ذلك لم تعطف الجملة الثانية على الأولى . أحس الإمام بذلك فدفعه بما قال ، تبريرًا للفصل في موطن الوصل .

وإليك أبيات لأمية بن أبي الصلت[1] بدأها بقوله :

غَذَوْتُكَ مَوْلُودًا وَعُلْتُكَ يَافِعًا ... تُعَلُّ بِمَا أُدْنِي إِلَيْكَ وَتُنْهَلُ

إلى أن قال :

فَلَمَّا بَلَغْتَ السِّنَّ وَالغَايَةَ الَّتِي ... إِلَيْهَا مَدَى مَا كُنْتُ فِيكَ أُؤَمِّلُ

جَعَلْتَ جَزَائِي مِنْكَ جَبْهًا وَغِلْظَةً ... كَأَنَّكَ أَنْتَ الْمُنْعِمُ الْمُتَفَضِّلُ

فَلَيْتَكَ إِذْ لَمْ تَرْعَ حَقَّ أُبُوَّتِي ... فَعَلْتَ كَمَا الجَارُ الْمُجَاوِرُ يَفْعَلُ

وَسَمَّيْتَنِي بِاسْمِ الْمُفَنَّدِ رَأْيُهُ ... وَفِي رَأْيِكَ التَّفْنِيدُ لَوْ كُنْتَ تَعْقِلُ

فلم يدر بخلد أمية أن العربي حين يسمع أبياته هذه يلتبس عليه الأمر ، فيتوهم عطف (سميتني) على (فعلت) فيقع المعطوف في دائرة التمني . ذلك أنه ما من عاقل يتوهم أن أمية يتمنى من مخاطبه أن يسم رأيه بالتفنيد ، فعطفُه على «جعلت» ـ قبل التمني ـ جليٌّ لا غموض فيه .

وأضع لما جاء في القرآن الكريم معيارًا أظنه يفسر كثيرًا من الأمثلة ، التي يجيب الله فيها عن قول ، أو يصل كلامه بكلام محكي ، ذلك المعيار هو : أنه إذا كان الغرض من الجواب دفعًا للمقال الذي جاء ردًّا عليه ونقضًا له ، تُرك العطف كما في الآية السابقة . وإذا كان الغرض إلى عدم نقضه لنكتة يقتضيها المقام ، عطف للإشارة إلى أنه يسلم بما قيل ، ويضيف إليه فائدة أخرى .

ومما عطف فيه على قول سابق بغرض تحقيقه وإقراره ، قوله تعالى على لسان بلقيس تخاطب الملأ من قومها ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (النمل:٣٤) .

---

(١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٣٢/٢ .

قال الفراء في تفسير الآية : «فقالت إنهم إن دخلوا بلادكم أذلوكم وأنتم ملوك ، فقال الله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾»[1] .

فقد عطف قول الله على قول بلقيس ، لأنه ليس نقضًا لقولها ، ولكنه تصديق له ، وإشارة إلى أن هذه عادة مألوفة للملوك لا تفارقهم ، يوجد الإفساد والإضلال حيث يوجدون ، فصار بذلك الجواب جوابين ؛ الأول يصدق قولها ، والثاني يعلل لهذه الظاهرة بأنها عادة مستمرة في طبائع الملوك ، فكان كلام الله كالدليل على كلامها . وهذا رسول الله يواجه المشركين وأهل الكتاب مستنكرًا طلبهم الاحتكام إلى غير الله ، فيقول لهم كما حكى القرآن ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ ، ويتدخل الله في هذا الحوار بكلامه المباشر لتصديق رسوله ، وإضافة دليل إلى ما استدل به الرسول ، مبالغة في إفحام المعاندين ، عاطفًا كلامه سبحانه على كلام نبيه ، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ (الأنعام:١١٤) ، مستشهدًا بمؤمني أهل الكتاب على صحة ما أنزل عليه ، والطعن على المكذبين به .

ومما هو تصديق لما قيل وتنبيه إلى الطريق الأمثل ، ما فسر به ابن قتيبة ضمائر المتكلمين في سورة الجن : «ثم قالت الجن ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ ﴾ (الجن:١٤) أي الكافرون .. الآية ، وانقطع كلام الجن ، وقال الله تعالى : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾ (الجن:١٦)»[2].

ولا يغرنك لفظ القطع ، فهو لا يريد به إلا أن هذا كلام قائل ، وذاك كلام قائل آخر ، واتصال كلامه تعالى بكلامهم عن طريق العطف تصديق لواقع ما قالوا ، وإرشاد إلى سلامة موقف المسلمين منهم ، وحث لهم على الاستمرار فيه .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٢ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٤٣١ .

وتأمل الحوار الذي يدور بين الله والعصاة يوم الحشر ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴾ (الأنعام:١٣٠) ، فقوله تعالى : ﴿ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ هو من قول الله تعالى ، عُطف على قولهم ﴿ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ﴾ وفيه تقرير لكلامهم وزيادة تسجيل عليهم ، وكأن الله يشهد عليهم بما قالوا ، وفيه ما ليس في مجيئه على صورة الحوار لو قيل (بل غرتكم الحياة الدنيا وشهدتم على أنفسكم) ، لأن العدول عن الحوار إلى العطف ، فيه إنهاء للحوار ، وإشعار باستسلامهم ، ودليل على أنهم أُفحموا ، وتسجيل عليهم بالخزي والخسران . يقول أبو حيان : «﴿ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ هذا إخبار عنهم من الله تعالى ، وتنبيه على السبب الموجب لكفرهم ، وإفضاح لهم بأذمِّ الوجوه» (١) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴾ (الأعراف:٣٧) ، فقد أخبر الله بقوله ﴿ وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴾ ، وجاء معطوفًا على قولهم إيذانًا بإنهاء الحوار ، بعد أن وصل إلى غايته من الاعتراف بضياع معبوداتهم وضياعهم معها ، وكأن ذلك كاف في إعلان الكفر وتسجيله عليهم ، تمهيدًا لتوقيع الجزاء بما يقتضيه عدله تعالى .

وقد رد الدكتور أبو موسى على عبد القاهر فيما قاله من فصل قوله ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ بقوله : «ولا نرى فرقًا ذا بال في النسق في الآيات وقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ (المنافقون:١) لَمْ تُوهم الواو الداخلة على جملة ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ ، بأن هذا مما قالوا ، والذي هو

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٢٣ .

التفات للكلام السابق وإبطاله قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ ، فهو الذي يوضع بمحاذاة الجمل في الآيات الثلاث السابقة » [1] .

فأما قوله بأن الواو لا توهم دخول المعطوف في حكاية قول المنافقين فهذا حق لا مراء فيه ، وأما أن قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ التفات للكلام السابق ، وإبطال له فهذا منه في النفس شيء ، ذلك أن كلامهم السابق هو شهادتهم بأنه رسول الله ، فهو كلام صدق لا ينقض ولا يحتاج إلى إبطال ، بل يحتاج إلى تصديق ، لذلك دخلت الواو المقررة لما قالوا في قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ ، لكن لما كان هذا القول يخالف معتقدهم جاء قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ إبطالاً لما يعتقدونه ، مما علمه الله وخفي على نبيه ، فكان ذلك تصريحًا بأن قولهم هذا مع صدقه في مطابقة حال الرسول ، فإنه يخالف ما في ضمائرهم ، فكأن قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ يسجل صدقهم في القول ويفضح اعتقادهم في وقت واحد ، فهو في معنى : نعم صدقتم القول ، ولكنكم كذبتم في الاعتقاد به .

بعد هذا كله يبدو واضحًا أن ما علل به عبد القاهر الفصل بدفع توهم دخول الجواب في مقول القول السابق ليس بشيء . أما ما ذكره من امتناع العطف على « قالوا » حتى لا يشارك المعطوف في قيد خاص به ، فهذا مردود بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ (الأعراف:٣٤) ، فقد عطف الفعل على فعل مقيد بالظرف ولم يرد إشراكه في القيد ، إذ لا يعقل أن يقال إذا جاء أجلهم لا يستقدمون . يقول الشهاب : « وقال النحرير في شرح المفتاح : القيد إذا جعل جزءًا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف فيه كما هنا ، فإن الظرف مخصوص بالمعطوف عليه ، إذ لا معنى لقولهم إذا جاء أجلهم لا يستقدمون » [2] .

---

(١) دلالات التراكيب ص ٣٤٣ .

(٢) حاشية الشهاب ١٦٦/٤ .

خامسًا : الوصل للتوسط بين الكمالين

هو موضع الوصل بين الجمل ، كما اتفقت عليه كلمة علماء المعاني ، معللين ذلك بأن العطف يقتضي مغايرة ومناسبة ، فالجملة الثانية إذا كانت غير الأولى وتحقق الجامع بينهما وجب الوصل ، والحديث عن الجامع قد استغرق في كتبهم صفحات طوالاً ، واستخدمت فيه شتى المعارف ؛ من أدب وفلسفة وعلم وبيان . والذي يعنيني من ذلك أنهم اشترطوا في الجملتين المعطوفتين التناسب بين أجزائهما ، من مسند ومسند إليه وما يتعلق بهما من القيود ، وهو ـ في اعتقادي ـ إغراق في البحث عن دواعي العطف ، وزيادة تأكيد في تحقيق الجامع ، وإن لم يكن ذلك شرطًا يتوقف عليه الوصل بين الجمل ، بل يكفي في جواز الوصل الاتفاق في الغرض والقصد إلى الجمع ، فإذا وجد التناسب بين الأجزاء كان ذلك أدعى للوصل ، وقد صرح بذلك غير واحد ، وعليه لا يكون اشتراط التناسب بين الأجزاء إجماعًا من البيانيين ، على حد قول الدكتور أبي موسى : « والمهم في سياقنا أن المناسبة المسوغة لعطف الجملة على الجملة ، يجب أن تتوفر في المسند والمسند إليه في الجملتين ، وهذا إجماع »[1] .

فقد كان السكاكي أول من حاول نقض هذا الشرط ، حين اكتفى بالاتحاد في المسند أو المسند إليه ، ولم يشترط الاتحاد فيهما معًا ، وجاء السيد فأجهز على ما أبقاه السكاكي : « فإن قلت : المتبادر من كلامه أن الاتحاد في واحد من المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين ، وفساده واضح ؛ لامتناع أن يقال : هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه . قلت : لا نمنع ذلك الامتناع مطلقًا ، فإنه إذا قصد بيان الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف ؛ لأن المقصود الأصلي هو هذا القيد ، وإذا قصد بيان وقوع تلك الأمور في الواقع ، وجعل يوم الجمعة قيدًا تابعًا ، لم يجز العطف ، لا لأنه ليس جامعًا ، بل لأنه جامع غير ملتفت إليه »[2] .

---

(١) دلالات التراكيب ص ٣٥٠ .

(٢) المصباح ١/٣٨١ .

وهذا ما جعل الدسوقي يصرح في حاشيته بأن «المستفاد من كلام العلامة السيد أن مجرد الاتحاد أو التناسب في الغرض المصوغ له الجملة يكفي لصحة العطف ، سواء اتحد المسند إليه فيهما أم لا ، وسواء اتحد المسند فيهما أم لا»[1] .

وكان السبكي أكثر تجاوبًا مع النصوص حين صرح بقوله : «وليت شعري أين اتحاد المسند والمسند إليه في ﴿ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ ﴾ (يوسف:٨٨) ، فالمسندان المس والمجيء ، والمسند إليهما الضر والأنبياء ، صلوات الله وسلامه عليهم ، والمناسبة فيه كالشمس»[2]، فالقول إذن بإجماع البلاغيين على اشتراط الاتحاد في المسند والمسند إليه تنقضه هذه النصوص الصريحة . والحقيقة التي يجب تسجيلها أن تناسب الجملتين في الغرض يستدعى ذكر إحداهما إلى جوار الأخرى ، فإن وجد التناسب بين أجزائهما كان أدعى إلى العطف إذا تحقق القصد إلى الجمع بين مضمونيهما ، وإذا لم يقصد الجمع بينهما لنكتة يهدف إليها المتكلم تُرك العطف ، ولو وجد الاتحاد في الخبر والمخبر عنه ، وذلك ما أظهرته الدراسات التطبيقية لنماذج القرآن الكريم ، فوجود الجامع وتحقق المناسبة لا يوجبان الوصل ، وإنما الذي يوجبه أو يحسنه دواعي المقام وتحقق القصد إلى الجمع ، وما أكثر الآيات التي تحقق فيها الجامع ، وتناسبت فيها أجزاء الجمل ، ثم ترك العطف بينها لداع اقتضاه المقام ، لذا يجب إضافة شرط في الوصل للتوسط بين الكمالين إلى جانب تحقق الجامع ، وهو أن يكون الغرض إلى الجمع ، وهو ـ فيما أعتقد ـ محور الفصل أو الوصل ، فليست هناك جمل يصح اجتماعها في الذكر ، سواء كانت معطوفة أم غير معطوفة ، إلا إذا كان بينها جامع يصحح الاقتران . ولو كان تحقق الجامع سببًا وحيدًا للوصل لجاءت كل الجمل موصولة ، وهذا مما اعترض به محمد بن علي الجرجاني على السكاكي ، حيث قال : «فإن مقارنة

---

(١) حاشية الدسوقي ٣/١٠ . (٢) عروس الأفراح ٣/٧٧ .

شيئين بسبب جامع مما ذكره ، إن أوجبت اجتماعهما في الذكر ، فلا يوجب الوصل ، والكلام فيه» [1] .

وقد صرح السيد بنحو ذلك في قوله : «فإن قلت : اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو ، لدلالة الجملتين على تحقق مضمونهما في الواقع ، فيشتركان فيه ، فيجتمعان فيه قطعًا . قلت : ما ذكرته إنما هو بدلالة عقلية ربما لم تكن مقصودة ، فبالعطف يتعين القصد إلى بيان الاجتماع وتتقوى الدلالة العقلية بالوضعية ، ويندفع أيضًا توهم الإضراب عن الجملة الأولى إلى الثانية» [2] .

ومما هو دليل على أن تحقق الجامع ليس موجبًا للوصل ، ما جاء في حديث الرسول (إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان) ، يقول فيه عليه السلام : «حتى إذا قضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ، يقول : اذكر كذا اذكر كذا» . وذكر العيني أن «قوله (اذكر كذا اذكر كذا) ، هكذا بلا واو العطف في رواية الأكثرين، ووقع في رواية كريمة بواو العطف (اذكر كذا، واذكر كذا)، وكذا في رواية مسلم» [3] .

فلو كان تحقق الجامع موجبًا للوصل لتعين العطف ، ولما صحت روايته بغير الواو ، وبذلك صرح أبو العلاء المعري في قول البحتري :

سَقْيًا لِمَجْلِسِنَا الَّذِي آنَسْتَهُ وَاهًا لِمَجْلِسِنَا الَّذِي أَوْحَشْتَهُ

«لو أمكنت واو العطف في أول نصفه الثاني لكان أمكن للكلام ، لأنهم يؤثرون أن تكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى ، إلا أن ترك حرف لا اختلاف في جوازه ، ويدل على أن دخوله أحسن قول أبي ذؤيب :

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

---

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص ١٣٢ .
(٢) المصباح ١/٣٧٦ ، ٣٧٧ .
(٣) عمدة القاري ٥/١١٢ .

فدخول الواو ههنا أحسن من أن يقول : الدهر ، وإن كان ذلك جائزًا ، ومن ذلك قول آخر :

إنَّمَـــا أَهْلُـــكَ جِـــيرانٌ لَنَـــا إنَّما نَحْنُ وَهُـــمْ شَـــيءٌ أَحَـــدْ»[1]

ترك العطف لعدم الالتفات إلى الجامع :

أشار السكاكي إلى أن هناك جامعًا لا يوجب الوصل؛ لأنه غير ملتفت إليه ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، فالتضاد بين المؤمنين والكافرين مصحح للجمع ، ولكن عدم القصد إليه حسن ترك العطف ، رغم وجود الجامع . قال صاحب البرهان : « فرجع إلى الحديث عن المؤمنين ، فلما أكمله عقّب بما هو حديث عن الكفار ، فبينهما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه ، وحكمته التشويق والثبوت على الأول ، كما قيل :

وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ

فإن قيل : هذا جامع بعيد ؛ لأن كونه حديثًا عن المؤمنين ، بالعَرَض لا بالذات ، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام إنما هو الحديث عن الكتاب ؛ لأنه مفتتح القول . قلنا : لا يشترط في الجامع ذلك ، بل يكفي التعلق على أي وجه كان ، ويكفي في وجه الربط ما ذكرنا »[2] .

أما لماذا ترك العطف رغم وجود الجامع ، فلأن الحديث عن الكافرين لم يقصد إليه من أول الأمر ، وإنما جاء استتباعًا للحديث عن المؤمنين ، وذلك ما ألمح إليه الدكتور محمد عبد الله دراز بقوله : « وهكذا انتقل الحديث عن المؤمنين الذين سبقت لهم الحسنى ، إلى الكافرين الذين حقت عليهم كلمة العذاب ، لا على وجه اقتران الحديثين في القصد من أول الأمر ، إذًا لعطف أحدهما على الآخر ، بل على وجه يُبنى فيه بعض الكلام على بعض »[3] .

---

(١) عبث الوليد ص ٧٠ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤٩/١ .

(٣) النبأ العظيم ص ١٦٦ .

وذهب الزمخشري إلى أن الفصل بسبب التباين بينهما في الغرض والأسلوب .

وأوضح الشهاب ذلك بقوله : « إن المباينة في أسلوب الأداء ، وطريق التعبير السابق تقريره ، جعلها الزمخشري مقتضية لترك العطف ، ولم ينوّره أحد منهم ، ووجهه أن قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إلخ يتضمن عدم انتفاع هؤلاء الكفار بالآيات والنذر ، وهو في قوة أن يقال إنهم لم يهتدوا بهدي هذا الكتاب وهذه جهة جامعة ، لو لوحظت جاز العطف ، كما تقول إن المتقين اهتدوا بنور الكتاب ، وإن الكافرين هاموا في مهامه العقاب ، إلا أنه لم يلتفت لهذا ، وإنما قصد أن يَنْعَى حالهم ويشنع عليهم ، فنزّه قدر التنزيل عن النظر إلى تعاميهم عنه ، فإنه ذنب عقابه فيهم ، وقد جعل العلامة مباينة الأسلوب كناية عن عدم الالتفات لهذه الجهة الجامعة ، وإليه أشار السكاكي بقوله : وإن كان بينهما جامع غير ملتفت إليه لبعد المقام عنه »[1] .

وقد أحسن العلوي الإبانة عن السبب في ترك العطف ، بقوله : « المطلوب من الوصف هنا تعظيم الكتاب وتفخيم شأنه ، فلا يوصف إلا بصفة صالحة للمدح ، ككونه كامل الهداية ، ولا شك أن كون الكتاب غير نافع للمصرين على الكفر لا يصلح للمدح ، فلا يصح للوصفية للكتاب في مقام المدح »[2].

وهو أدق ما قيل في سبب ترك العطف ، حيث إن قوله ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ تعظيم للكتاب ، وعدم اهتداء الكفار به ليس مدحًا له حتى يصح عطفه على ما هو مدح له ، ومن ثَمَّ كان مجيء الحديث عن الكفار استطرادًا لتعقيب الوعد بالوعيد كما هي عادة القرآن ، فلو عطف كما قال الطيبي « لفات غرض الاستطراد ، وكان تابعًا كالمؤمنين ، ولم يصلح للمدح »[3].

وإذا كان الكشاف وبعض شراحه أداروا الفصل هنا على المباينة في الأسلوب باعتبار تصدير قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بـ « إنَّ » الدالة على

---

(١) حاشية الشهاب ١/٢٦٠ .
(٢) تحفة الأشراف ١/١١١ .
(٣) التبيان ص ٦٧ .

استئناف الكلام ، بخلاف قوله في وصف المتقين ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وجعلوا تلك المباينة في الأسلوب مرجحا للفصل ، فإن تلك المباينة منعدمة في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ۝١ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ۝٥ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝٦ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ ۝٧ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨ لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ ۝٩ فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴾ (الغاشية:١-١٠) .

فالمقابلة هنا بين الفريقين تامة من حيث الأوصاف والجزاء ، وبدئت بطريقة واحدة في الأداء ، حيث تصدرت ﴿ وُجُوهٌ ﴾ في كل من المتقابلين ، ومع ذلك لم يعطف الثاني على الأول . وقد علل الفيروزابادي ذلك بمراعاة التناسب اللفظي فقال : «وكان القياس أن يكون الثاني بالواو للعطف ، لكنه جاء على وفاق الجمل قبلها وبعدها ، وليس معهن واو العطف البتة» [1] .

والذي أراه أن الحديث عن المؤمنين جاء عرضًا واستتباعًا للحديث عن الكافرين زيادة في نكاية الكافرين بإظهار حسن عاقبة المؤمنين ، لأن السورة منعقدة لتهديد الكافرين ، وبيان ما ينتظرهم من سوء المصير ، ولذا افتتحت بتهويل أمر القيامة وأتبعها جزاء أهل النار ، ثم عقبه بجزاء أهل الجنة زيادة في التنديم والتبكيت ، فهو حديث عارض في أثناء الحديث عن الكافرين بدليل انعطاف الحديث مرة أخرى إلى المشركين توجيهًا إلى أدلة التوحيد ، ثم ختمت السورة بمثل ما بدئت به تهديدًا ووعيدًا ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ (الغاشية:٢٥، ٢٦) .

ومما هو واضح في أن الجامع مصحح للاجتماع في الذكر وليس موجبا للعطف قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٢٧٤ ﴾

---

(١) بصائر ذوي التمييز ٥١٦/١ .

﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ (البقرة:٢٧٤،٢٧٥) .

يقول الرازي : «واعلم أن بين الربا وبين الصدقة مناسبة من جهة التضاد ، وذلك لأن الصدقة عبارة عن تنقيص المال بسبب أمر الله بذلك ، والربا عبارة عن طلب الزيادة على المال مع نهي الله عنه فكانا متضادين ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ (البقرة:٢٧٦) ، فلما حصل بين هذين الحكمين هذا النوع من المناسبة لا جرم ذكر عقيب حكم الصدقات حكم الربا» [١] .

الجامع إذن متحقق ، ولكن القصد إلى الجمع غير متحقق ؛ لأن ذكر الثاني جاء لبيان جزاء آكلي الربا والتشنيع عليهم ، وهذا إن صح مجيئه عقب جزاء المتقين لما بينهما من التباين إلا أنه لم يتعلق بالجمع بينهما غرض .

ترك العطف للإيذان بكمال التباين :

وهذا غرض يحسن الفصل مع تحقق المناسبة المصححة للوصل . يقول البيضاوي في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ (آل عمران:٦،٧) .

يقول : «واتصال الآية بما قبلها من حيث إنها في تصوير الروح بالعلم وتربيته ، وما قبلها في تصوير الجسد وتسويته» [٢] .

وهذه لا شك مناسبة تصحح الوصل ، ولكن لماذا ترك العطف ؟ يجيب على ذلك الشهاب فيقول : «ولما بين التصوير الحقيقي الجسماني ، والذي ليس هو كذلك من الروحاني ، من التفاوت والتباين تُرك العطف» [٣] .

---

(١) مفاتيح الغيب ٣٥١/٢ .
(٢) أنوار التنزيل ٧/٣ .
(٣) حاشية الشهاب ٧/٣ .

وفي سبب ترك العطف في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾ (البقرة:١٢١) ، مع أن الجامع متحقق بالمقابلة بينهم وبين من حرفوا آيات الكتاب ممن عدد الله قبائحهم ، يقول عبد الحكيم : «لم يعطف على ما قبله تنبيهًا على كمال التباين بين الفريقين» [1] . وأكثر ما يجيء في القرآن مخاطبا الرسول بلفظ ﴿ قُلْ ﴾ يأتي مفصولاً ، لأنه ردود على أباطيل وشُبَه ، وتبكيت على أنواع من الشرك والعصيان يخص كُلاً منها بحديث مستقل ، مبدوء بـ﴿ قُلْ ﴾ مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ (البقرة:٩٣،٩٤) .

فقد فصل ﴿ قُلْ ﴾ في الآية الثانية لأن قوله ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ ﴾ رد على دعواهم الإيمان بما أنزل عليهم ، فكأنه يقول لهم : أي إيمان هذا الذي يجعلكم تقتلون أنبياءكم وتعبدون العجل من دون الله ؟! أما قوله ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ ﴾ فهو تفنيد لدعوى بني إسرائيل أن الجنة خلقت لهم دون غيرهم ، ففصل الجواب الثاني عن الأول إفادة لاستقلال كل منهما في تفنيد زعم من مزاعم اليهود .

ومثله ترك العطف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ (آل عمران:٩٨، ٩٩) .

فالقول الأول توبيخ على الكفر ، والثاني توبيخ على الإضلال ، ويكثر هذا الأمر بالقول في السور المكية ، حيث الرد على شُبَه المشركين ، وإبطال معتقداتهم ، وتفنيد حججهم ، وقد أحصيتُ في سورة الأنعام وحدها أكثر من أربعين موضعًا بدأت بـ﴿ قُلْ ﴾ مفصولة،وكان كل قول يعمد إلى شبهة فيزيلها،

---

(١) حاشية عبد الحكيم ورقة ٢٩١ .

أو إلى دعـوى فينقضها ، أو يوجـه النظـر إلى آثـار الخلـق بغيـة الاهتـداء إلى الخالق ، أو غير ذلك مما يهدف إلى بناء العقيدة وهدم أسس الشرك .

ومما تعدد فيه الجواب وليس مبدوءًا بالقول ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (البقرة:١٠٦،١٠٧) .

هذا موضع جاء الفصل فيه بالغ الدقة والخفاء ، وهو ممـا اختلفـت فيـه آراء المفسرين حول سبب فصل ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ الثانية عن الأولى مع وجود المناسبة المصححة للعطف .

يقول عبد الحكيم : « قوله : وهـو كالـدليل في إفـادة البيـان ، فيكـون منـزلاً منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح ، فلذا ترك العطف » [1] .

فأضاف بذلك موطنًا جديدًا للفصل ، بتنزيل ما هو كالـدليل منزلـة البيـان . ورأى أبو السعود أنه « لم يعطف ﴿ أَنَّ ﴾ مع ما في حيزها على ما سبق مـن مثلها رومًا لزيادة التأكيـد ، وإشـعارًا باسـتقلال العلـم بكـل منهمـا وكفايتـه في الوقوف على ما هو المقصود » [2] .

وما أراه أن قوله ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ دليل يـقـرر قـولـه ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ ، فهذا موطن القدرة ، وقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ رد لما أثاره اليهود من التشكيك في أمر الرسول بعد نسخ حكم القبلة ، ضـرورة أن المالك لـهـذا الـكـون القابض عليه لا يسأل عما يفعل ، وفيه إلماح إلى أن الله تعالى يدافع عن المؤمنين ويحميهم من مكايد أعدائهم ، ولـذا ذيله بـقـولـه ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ .

---

(١) حاشية عبد الحكيم على البيضاوي ورقة ٢٧٧ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٤٣/١ .

ترك العطف للتعديد :

كثيراً ما يترك العطف مع تحقق التناسب الذي يحسن الوصل ، وذلك في مقام يتطلب تعديد النعم على منكرها ، لزيادة التبكيت والتقريع ، لا فرق في ذلك بين الجمل التي لها محل من الإعراب أو لا محل لها ، وقد ذكره الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ (الرحمن:١-٤) فقال : «وهذه الأفعال مع ضمائرها أخبار مترادفة لمجيئها على نمط التعديد ، كما تقول : زيد أغناك بعد فقر ، أعزك بعد ذل ، كثرك بعد قلة ، فعل بك ما لم يفعله أحد ، فما تنكر من إحسانه» [(١)] .

ويكثر هذا الأسلوب في مواجهة المنكرين الذين تعدد عليهم النعم تقريعًا وتبكيتًا ، وذلك في القرآن كثير ، منه قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ (النحل:٣،٤) ، وترك العطف أيضًا في قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ۝٥ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ (الزمر:٥،٦) .

وعلى غرار ذلك جاء قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٢٨ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (البقرة:٢٨،٢٩) ، فالمقام مقام تعديد للنعم ، والحال حال إنكار تقتضي إبراز كل نعمة في صورة المستقلة عما قبلها تقريعًا وتبكيتًا ، والأمثلة المذكورة متشابهة في غرضها وأسلوب الفصل فيها ، وهي طريقة عربية ، وإلف لغوي كما ذكر الزمخشري ، فلا داعي أن يقال في المثال الأخير إن الآية الثانية تفصيل للأولى [(٢)] أو هي كالنتيجة لها [(٣)] ، وغير ذلك من

---

(١) الكشاف ٤/٤٣ .
(٢) نظم الدرر ١/٧٣ .
(٣) روح المعاني ١/٢١٤ .

التعليلات التي لا تبغي سوى تصحيح القواعد المسطورة في هذا الباب . وعلى هذه الطريقة ورد قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَاۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ (الأعراف:٩٢) . قال صاحب الكشاف : «وفي هذا الاستئناف والابتداء وهذا التكرير مبالغة في رد مقالة الملأ لأشياعهم ، وتسفيه لرأيهم ، واستهزاء بنصحهم لقومهم»[١] .

ولا أدري إن كان الزمخشري يعتبر ذلك تعديداً لمساوئهم ، ففصل لأجل ذلك كما قال في سورة الرحمن أو لا ، ولكن الألوسي نقل عن غير واحد «أن هذا الاستئناف من غير عطف جار على عادة العرب في مثل هذا المقام ، فإن عادتهم الاستئناف كذلك في الذم والتوبيخ ، فيقولون : أخوك الذي نهب مالنا ، أخوك الذي هتك سِتْرنا ، أخوك الذي ظلمنا»[٢] .

---

(١) الكشاف ٢/٩٧ .

(٢) روح المعاني ٩/٧٢٦ .